المعرف الرقمي DOI
https://doi.org/10.59151/.v7i4.331

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 1-11-2023
تاريخ القبول: 5-12-2023

دورية نماء
فصلية محكمة متخصصة في علوم الوحي والدراسات الإنسانية

لماذا لا ينبغي الانطلاق من المصادر الثانوية في دراسة القضايا التاريخية؟
- حالة الاعتماد على تقي الدين ابن تيمية أنموذجًا.

عبد الله الغِزِّي(*)

Al-ghizzi@hotmail.com

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على ضرورة الانطلاق من المصادر الأصلية في معالجة القضايا التاريخية؛ كونها أصدق في التمثيل والتعبير عن واقع الأحداث والمنقولات من المصادر الثانوية، التي كتبت في مرحلة تالية لتلك الأحداث؛ ما يجعلها لا تكون انعكاسًا مطابقًا للقضايا المثارة في الحقب السابقة؛ إضافة إلى ما في هذه المصادر الثانوية من انتقاء وتأويل ومراجعة تفرضها مسوغات عدة؛ إما علمية وإما اجتماعية؛ فتؤدي إلى تقديم وعي تاريخي متخيل. وبما أن الباحث في الدراسات الدينية هو مؤرخ؛ فإنه يتحتم عليه الاعتماد على أقدم الوثائق وأقربها من الحدث المراد دراسته. وقد اختيرت قراءة تقي الدين ابن تيمية لتاريخ مسألة اللفظ في مجتمع أهل الحديث، التي أوردها في كتابه درء تعارض العقل والنقل؛ للتمثيل بها على تجنب الانطلاق من المصادر الثانوية في قراءة القضايا التاريخية بوصفها أنموذجًا على القراءة غير المطابقة لروح المصادر الأصلية.

الكلمات المفتاحية:

ابن حنبل، مسألة اللفظ، المصادر الأصلية/الثانوية، ابن تيمية/درء تعارض العقل والنقل، المنهجية العلمية.

(*) باحث ومحقق من المملكة العربية السعودية، صدر له عدد من الأبحاث.

للاقتباس: الغزي، عبد الله، لماذا لا ينبغي الانطلاق من المصادر الثانوية في دراسة القضايا التاريخية؟ - حالة الاعتماد على تقي الدين ابن تيمية أنموذجًا، مجلة نماء، مركز نماء، مصر، مج7، ع4، 2023، 126 - 182.

© نشر هذا البحث بموجب ترخيص (CC BY-NC4.0) المفتوح، الذي يسمح لأي شخص تنزيل البحث وقراءته والتصرف به مجانًا، مع ضرورة نسبته إلى صاحبه بطريقة مناسبة، مع بيان إذا ما قد أُجري عليه أي تعديلات، ولا يمكن استخدام هذا البحث لأغراض تجارية.

OPEN ACCESS
Received: 2023-11-1
Accepted : 2023-12-5

دورية نماء
فصلية محكمة متخصصة في
علوم الوحي والدراسات الإنسانية

Why Secondary Sources Should not be Relied upon When Studying Historical Issues?

The Case of Dependence on Taqi al-Din Ibn Taymiyyah as a Model

Abdullah Al-ghizzi(*)

Al-ghizzi@hotmail.com

Summary:

This article aims to shed light on the necessity of relying on primary sources when dealing with historical issues; as they are more truthful in representing and expressing the reality of events and narratives than secondary ones which were written at a later stage and thus might not be an identical reflection of the issues raised in previous eras. In addition, these secondary sources, with their selection, interpretation, and revision imposed by several justifications, whether scientific or social, lead to presenting an imagined historical awareness. Since the researcher in religious studies is a historian; he is obliged to rely on the oldest documents closest to the event under study. Taqi al-Din Ibn Taymiyya's reading of the history of the verbalization issue among the hadith scholars, which he cited in his book *Dar' Ta'arud al-`Aql wa al-Naql,* was chosen as an example of avoiding relying on secondary sources in reading historical issues.

Keywords:

Ibn Hanbal, The Verbalization, Primary/Secondary Sources, Ibn Taymiyyah, *Dar' Ta'arud al-`Aql wa al-Naql,* Scientific Methodology.

(*) A researcher and investigator from the Kingdom of Saudi Arabia, who has published a number of researches.

ite this article as: Al-ghizzi, Abdullah, Why secondary sources should not be relied upon when studying historical issues? - the case of dependence on Taqi al-Din Ibn Taymiyyah as a model, Journal of Namaa, Nama Center, Egypt, V 7, issue 4, 2023, 126 - 182.

© This research is published under an open license (CC BY-NC 4.0), which allows anyone to download, read and use the research for free, provided it is properly acknowledged, indicating if any modification has been made to it. This research shall not be used for commercial purposes.

توطئة(*):

يقع عدد من الباحثين فريسة الخلط بين المصادر الأصلية وبين تلك الثانوية، ولهذا الخلط أسبابه المتنوعة، منها أن تكون المصادر الثانوية هي التي شكلت وعي الجماعة الدينية التي ينتمي إليها الباحث؛ فبطبيعة الحال أن يتعامل مع هذه المصادر كما لو أنها المعبر التاريخي للانتماء الديني السابق على لحظة وجود هذه المصادر الثانوية، مع إغفال ما تمر به طوائف الأديان من حالات صيرورة متعددة عبر مراحل التاريخ؛ ينتج منها أشكال من التأويل والانتقاء والمراجعة.

يروم هذا المقال إلى تسليط الضوء على الآثار السلبية، في مقام البحث العلمي؛ حال الانطلاق من هذه المصادر الثانوية التي قد تقدم وعيًا تاريخيًا متخيلًا لدى المتلقي في دراسة القضايا التاريخية. وقد اختيرت مسألة اللفظ الواردة في كتاب **درء تعارض العقل والنقل** لتقي الدين ابن تيمية (= ابن تيمية فيما سيأتي) بوصفه أنموذجًا على الأثر الذي تحدثه المصادر الثانوية في تصوير الوقائع التاريخية على وجه يخالف المصادر الأصلية؛ نظرًا لوجود حالة اعتماد مطلق في بناء الوعي التاريخي العقدي من تراث ابن تيمية؛ حتى فيما يتعلق بالمختلف المذهبي؛ كالحنابلة والأشعرية والمعتزلة. ويلاحظ هذا أيضًا على مستوى الأكاديميات. وتصنف هذه الممارسة ضمن «**تحيز المكانة**»، وهي ألا يكون تقييم الادعاءات العلمية على أساس جودة الأدلة، وإنما على أساس مكانة الشخص الذي يقدم الادعاء [جوسيم وآخرون- 2021: 453]؛ فالمجتمعات الذي ينتشر فيها التحيز المذهبي يقعون في هذا النوع من التحيز في سياق البحث العلمي؛ فبما أن صاحب الادعاء هو إمام ذو مكانة مرموقة في مذاهبهم فيقبل ادعاؤه بغض النظر عن مستوى صحة الأدلة التي يقدمها. فأصبح السرد التاريخي صحيحًا بالنظر إلى شخصية الراوي لا بالنظر إلى وجاهة أدلته! لذا كان من المناسب تسليط الضوء على خطر مثل هذه الإجراءات البحثية في دراسة القضايا التاريخية بإبراز مثال واضح على مناقضة المصادر الثانوية للمصادر الأصلية؛ حتى تعيد الأكاديمية المحلية النظر في طريقة دراستها لهذه القضايا، ويحذر الباحثون الجدد من الوقوع في التحيزات المذهبية، التي يفرضها خطاب المجتمع؛ في سياق البحث العلمي. وإن ما يقال هنا عن ابن تيمية بوصفه مصدرًا ثانويًا للقضايا التاريخية السابقة عليه؛ يقال مثله فيما يتعلق بأبي الحسن الأشعري بوصفه كذلك مصدرًا ثانويًا للقضايا السابقة عليه. فمثلًا؛ لا يصح الانطلاق منه لدراسة واقع المحدثين، دون الاعتماد على نصوصهم هم.

(*) أشكر كلًا من: محمد الحسيني من الجمهورية اليمنية، وياسر المطرفي من المملكة العربية السعودية؛ على ملحوظاتهما على المسودة الأولى لهذا المقال. وأشكر محمد مجدي السيد، من جمهورية مصر العربية؛ على تكرمه بترجمة الملخص إلى الإنجليزية. وغني عن القول أن الآراء والأخطاء الواردة في هذا المقال تنسب للكاتب وحده.

فهذا المقال يهدف إلى تصحيح منهجية البحث العلمي في الدراسات الإسلامية، وتبيين أن المصادر الثانوية قد لا تكون انعكاسًا مطابقًا لواقع المصادر الأصلية؛ حيث إنها لم تعاصر الأحداث التي تتحدث عنها، وقد كُتبت في مرحلة زمنية متأخرة، قد يكون جرى فيها نوع من المراجعات لواقع هذه الأحداث؛ مع ملاحظة أن المصادر التراثية السابقة ليست دراسات علمية بالمعنى الحديث، وإنما هي كتابات «**خلاصية**»؛ يقصد منها أصحابها تقرير الحق الذي يعتقدونه، دون سلوك الإجراءات البحثية التي يسلكها باحثو اليوم لأجل الوصول إلى تصور تاريخي أقرب للصحة بحسب ما تفرضه روح المصادر الأصلية. وقلما تخلو جماعة دينية من وجود أفراد يفترضون أن كل من يرونهم سلفًا معظمين يقولون بنفس أقوالهم التي لم تظهر إلا في مرحلة زمنية تالية على حقبة هؤلاء السلف! وهذه المراجعات التي تقدمها المصادر الثانوية تؤدي بالضرورة إلى تقديم قراءة أخرى مختلفة عما هو واقع في المصادر الأصلية؛ فيترتب على ذلك وعي تاريخي غير واقعي يتطبع في ذهن القارئ والمجتمع العلمي، فينتج منه مخرجات بحثية سيئة، لا تخدم ما يروم له البحث العلمي ويهدف له، وهو تقويم تصوراتنا للقضايا التاريخية.

وفي ختام هذه التوطئة أنبه على أن هذا المقال لا يهدف إلى تحرير قراءة ابن تيمية التاريخية في مسألة اللفظ، وهل تغير رأيه عما ذكره في **درء تعارض العقل والنقل** أم لا؟ وليست هذه الغاية التي ينشدها هنا؛ وإنما الغاية هي التمثيل على مصدر ثانوي قدم سردًا تاريخيًا يخالف المصادر الأصلية في مسألة معينة، وعندما ينطلق الباحث من هذا المصدر الثانوي في بحث هذه القضية يقع في تصور تاريخي غير واقعي للقضية المبحوثة؛ ما يؤكد على ضرورة الانطلاق من المصادر الأصلية في دراسة القضايا التاريخية.

تمهيد: مسألة اللفظ بوصفها مثالًا:

تعد مسألة اللفظ إحدى مسائل النزاعات الشديدة التي تفجرت في وسط مجتمع أهل الحديث بشهادة أحد معاصري تلك الأحداث من أهل الحديث [ابن قتيبة- الاختلاف: 20، 57]. وهذا الاختلاف وقع بين طائفة تتفق فيما بينها على مبدأ أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وقد كان طرفا النزاع في هذه القضية يتمثلان في شخص أحمد بن محمد بن حنبل (= ابن حنبل فيما سياتي) والحسين بن علي الكرابيسي (= الكرابيسي فيما سيأتي) وكلاهما من طلاب الشافعي. وهناك شخصية ثالثة كان لها دور في تحريك الجدل في هذه المسألة بحسب المصادر الحنبلية المتقدمة، وهو أحمد الشراك (= الشراك

فيما سيأتي)، وقوله يتفق مع قول الكرابيسي. ولهذه المسألة هنا جانبان مرتبطان بالمصادر من حيث هي مجال للتمثيل على الوعي التاريخي المتخيل الذي تقدمه المصادر الثانوية، **الأول جانب تاريخي**، وهو متعلق بسبب نشوء هذا النزاع، وهل للجهمية، أو بتعبير أكثر دقة؛ هل للقائلين بخلق القرآن دور مفتعل في إثارة هذا النزاع في وسط أهل الحديث؟ و**الثاني جانب كلامي**، وهو تحرير موقف ابن حنبل من مسألة اللفظ، وهل كانت إشكاليته ترتكز على أن القائلين بأن ألفاظهم بالقرآن مخلوقة أرادوا القرآن نفسه؛ لذا حكم عليهم بأنهم جهمية، وأنه يفرق عن وعي بين التلفظ والملفوظ؛ لذا منع من إطلاق «**لفظي بالقرآن مخلوق**» و«**لفظي بالقرآن غير مخلوق**»؟ أم أن إشكاليته الحقيقية هي مع ذات القول؛ بسبب عدم تصوره لمراد أصحابه؛ دون ملاحظة التوجهات المذهبية المتأخرة التي تقدمها المصادر الثانوية؟

سوف أناقش في هذا المقال هذين الجانبين؛ للخروج بالغاية التي أنشدها هنا، وهي أنه لا ينبغي الانطلاق من المصادر الثانوية في تحليل القضايا التاريخية في ظل وجود مصادرها الأصلية، لكون المصادر الثانوية قد تقدم معلومات لا تتفق مع المصادر الأصلية لهذه القضايا، وأن قراءة النصوص قراءة تاريخية؛ بملاحظة زمنها وانتماء صاحبها وموقعه من المسألة المطروقة أو الحدث هي الكفيلة بتبيين السرد المتخيل الذي تقدمه هذه المصادر الثانوية. وبطبيعة الحال سيتفرع عن هذين الجانبين قضيتان متعلقتان بشخصيتين كان لهما مشاركة في مسألة اللفظ، وهما الكرابيسي والبخاري؛ حيث قرأ المصدر الثانوي المشار له موقفهما بطريقة مختلفة عما تدل عليه المصادر الأصلية.

وسأرمز إلى ثلاث فئات متصارعة في مسألة اللفظ لاختصار مواقفهم في المقال: «**اللفظية المثبتة**»، وهم المصرحون بأن ألفاظهم بالقرآن مخلوقة، و«**اللفظية النفاة**»، وهم المصرحون بأن ألفاظهم بالقرآن غير مخلوقة[1]. أما ابن حنبل وأصحابه فيمكن يطلق عليهم بأنهم «**اللفظية الواقفة**»، لرفضهم كلا الإطلاقين؛ لكن لاعتبارين مختلفين كما سيأتي تبيينه.

(1) يستخدم ابن تيمية، في مسألة اللفظ؛ مصطلح «**النفاة**» و«**المثبتة**»، وسياق حديثه مشعر بأنه يريد بـ«**النفاة**» القائلين بأن ألفاظهم بالقرآن مخلوقة؛ لأنه يرجع سبب نشأة هذه المقالة إلى الجهمية [ابن تيمية- الدرء: 266/1]. ولذا نرى عبد الله الجديع في كتابه العقيدة السلفية وفهد الفهيد في مقدمة دراسته لكتاب خلق أفعال العباد يجعلان «**اللفظية النفاة**» من يقول بأن لفظه بالقرآن مخلوق، و«**اللفظية المثبتة**» من يقول بأن لفظه بالقرآن غير مخلوق [الفهيد- 2005: 407/1؛ لجديع- 2009: 226-227]. ويبدو أن الأقرب هو ما ذكرته هنا؛ لأن من صرح بأن لفظه بالقرآن مخلوق هو يثبت مخلوقيته، وأما من أنكر الخلق فهو ينفي مخلوقية؛ لكن يبدو أن سبب هذه التسمية له ارتباط بقول اللفظية المثبتة -باصطلاحي- بالجهمية حسب نصوص ابن حنبل، والجهمية هم نفاة في الموروث الحديثي.

مدخل: المصادر الأصلية للقضية:

إن مشكلة الدارس لابن حنبل أنه لا يعثر على مدونات، غير حديثية؛ كتبها هو بنفسه وبين فيها رأيه؛ عدا رسائل أملاها على أولاده وطلابه وهي لا تفيد في نطاق هذا المقال، مثل **الرسالة إلى المتوكل في مسألة خلق القرآن** [صالح- المسائل: 2/419-430؛ عبد الله- السنة: 58-67؛ الخلال- السنة: 2/128، 134][(2)]، و**الرسالة في النهي عن تأليف الكتب في الرد على المخالفين** [صالح- المسائل: 2/166-167؛ ابن بطة- الإبانة: 1/224-225؛ الذهبي- التاريخ: 5/1033]، وكتاب **طاعة الرسول** الذي روى عبد الله جزءًا منه [عبد الله- المسائل: 3/1355-1361]، وتنسب روايته إلى صالح وإبراهيم بن هانئ النيسابوري والفضل بن زياد [ابن بطة- الإبانة: 1/89؛ ابن حامد- التهذيب: 1/321؛ ابن أبي يعلى- الطبقات: 1/253، 3/122]؛ فغالب الأقوال المنسوبة لابن حنبل هي مجرد روايات منقولة عنه.

لذا يجب في البدء تحديد المصادر الأصلية لهذه القضية، وهي لا تخرج عن المصادر الحنبلية المبكرة والمتقدمة التي ارتكزت على نقل مرويات ابن حنبل، ويمثلها ما وصل إلينا من كتب طلابه «**المبكرة**»، وكتاب الطبقة التالية لهم «**المتقدمة**». فمهمة هذه المصادر، في الأصل؛ تأدية أقوال ابن حنبل كما سمعوها منه، أو كما سمعوها ممن سمعها منه؛ كحالة أبي بكر أحمد بن محمد الخلال (= الخلال فيما سيأتي) في عدد من مروياته عندما لا يكون بينه وبين ابن حنبل إلا راو واحد. ويضاف إلى هذه المصادر مؤلفات محدثي الحنبلية والشافعية المتأخرة عن طبقة الخلال؛ حيث إنها حفظت لنا نصوصًا عن المصادر المبكرة والمتقدمة المفقودة؛ مثل كتاب **الرد على من يقول القرآن مخلوق** لأبي بكر النجاد، و**الشريعة** لأبي بكر الآجري، وكتاب **الإبانة الكبرى** لابن بطة العكبري، وكتاب **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة** لهبة الله اللالكائي. لكن بعض هذه المصادر، لتأخرها؛ تزخر بمرويات غريبة، لا نجد لها حضورًا في المصنفات السابقة، لا يبعد أن تكون مختلقة، وستأتي الإشارة إلى بعضها في أثناء هذا المقال.

ومن هنا فيجب أن نفرق بين نوعين من النقل عن ابن حنبل؛ النقل المباشر، مثل نقل صالح بن أحمد وحنبل بن إسحاق وأبي بكر المروذي وعبد الله بن أحمد بن حنبل (= عبد الله فيما سيأتي)؛ فهؤلاء رأوا ابن حنبل وسمعوا منه، فحال منقولاتهم يختلف عن حال مثل الخلال؛ لأنه ينقل بالواسطة، وبعض الروايات التي يذكرها هي لا تصح بناء على قواعد المحدثين؛ إلا أنه في حالات قد حفظ لنا

(2) ذكر عماد الدين ابن كثير أن صالحًا روى رسالة والده إلى المتوكل في كتاب المحنة [ابن كثير- البداية: 14/420]؛ إلا أن كتاب المحنة لم يصل إلينا كاملًا؛ لذا استدركها المحقق في نشرته [القباني- 2020: 225].

منقولات عن كتب مفقودة نقلها نقلًا مباشرًا عن مؤلفيها؛ مثل نقله مرويات عن حنبل بن إسحاق وأبي بكر المروذي، وكلاهما ألفا كتابًا بعنوان **السنة**؛ إلا أنهما مفقودان مع بالغ الأسف وكانا من موارد ابن تيمية في كتبه [ابن تيمية- الحموية: 265-266]. مع أن الخلال قد يتصرف في بعض منقولاته؛ ما يدفع الباحث إلى التثبت من عدم معارضة ما نقله مع المصدر الأصلي في حال توفره. وهذا أمر سأبينه في بحث آخر إن شاء الله.

فالمصادر الأصلية لنطاق هذا المقال هي كتب طلاب ابن حنبل وأصحابه العراقيين؛ الذين يذكر ابن تيمية أنهم أعلم بأقوال ابن حنبل من المنتسبين للسنة من أهل خراسان [ابن تيمية- الدرء: 269/1]، والذين كذلك عاشوا أحداث مسألة اللفظ التي أثيرت في منتصف القرن: (3هـ/9م). وسأقدم قراءة لعامة الروايات الواردة في هذه المصادر في مسألة اللفظ؛ لأجل الخروج بالنتيجة التي يصبو لها هذا المقال.

مقدمة: تلخيص قراءة ابن تيمية للقضية:

تناول ابن تيمية مسألة اللفظ في أحد أهم كتبه المركزية، وهو كتاب **درء تعارض العقل والنقل** [الطوبجي- 2023: 26]؛ لكن في سياق التمثيل بها على أصل كلي لديه في مشروعه الكلامي، وهو قسمة الألفاظ إلى قسمين؛ الألفاظ الشرعية والألفاظ الحادثة [1/240-279][3]، وقد أورد هذا في الوجه السابع عشر من أوجه نقد القانون الكلي في تعارض العقل والنقل الذي أورده فخر الدين الرازي في كتابه **تأسيس التقديس** [4/1، 86]؛ فضرب ابن تيمية ثلاثة أمثلة يبين فيها إشكالية الألفاظ الحادثة، وكيف أنه ينبغي الاستفسار عن معناها وعدم رد المعنى الشرعي لأجل اللفظ الحادث. والأمثلة التي ذكرها هي: إثبات الرؤية وما يورده نفاتها من كون الله جسمًا متحيزًا في جهة إذا كان يُرى [1/247-254]، والجبر [1/254-256]، ومسألة اللفظ [1/256-271].

قدم ابن تيمية سردًا تاريخيًا لمنشأ النزاع في مسألة اللفظ؛ حيث ذكر أن السلف والأئمة متفقون على أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأن المسلمين علموا أن القرآن بلغه جبريل إلى رسول الله الذي بلغه إلى الخلق، وأن هذا التبليغ لا يخرج كون الكلام المبلغ هو كلام من قاله ابتداء [1/256]، وضرب مثالًا على ذلك بحديث «**إنما الاعمال بالنيات**»، وأن سماعنا هذا الحديث من المحدث به بصوته وفعله لا يخرج هذا الكلام عن كونه كلام رسول الله، وإن كان الصوت هو صوت المحدث به؛ لأننا لم

(3) الإحالة المختصرة بالجزء والصفحة الواردة في هذا المقال هي لكتاب درء تعارض العقل والنقل، إلا ما نبهت عليه.

نسمع الكلام بصوت رسول الله. ومن ثمة؛ فمن نفى كون هذا الكلام كلام رسول الله كان كاذبًا، وكذلك من قال إن هذا الصوت المسموع من المحدث الذي به بلغ كلام رسول الله هو صوت رسول الله كان كاذبًا [257/1]. ثم أكد على أن السلف والأئمة كانوا يعلمون أن هذا القرآن المسموع من القارئين هو كلام الله، وأن دور جبريل ورسول الله يقتصر على تبليغ هذا الكلام، وأن هذا التبليغ لا يسوغ نسبة الكلام إليهما بوصفه كلامًا لهما، وإلا لما صح إضافة القول إليهما معًا كما في آية سورة الحاقة (= رسول الله) وآية سورة المطففين (= جبريل)؛ لأنه لا بد أن يكون أحدهما هو الذي أحدث الكلام دون الآخر؛ لكن لاشتراكهما في الأداء والتبليغ أضيف القول لهما معًا من هذه الحيثية، وأن إضافة القرآن إلى غير الله بوصفه كلامًا له قاله ابتداء موجب للتعرض لوعيد الله؛ لأنه إنكار كونه كلام الله، وأن الله توعد الوليد بن المغيرة المخزومي بأنه سيصليه سقر؛ لأجل وصفه القرآن بأنه قول البشر [258/1]. ثم ذكر علم المسلمين بالفرق بين سماع كلام المتكلم منه أو من المبلغ عنه، ومثل بحال النبي موسى؛ حيث سمع من الله بلا واسطة، وأن الأمة تسمع كلام الله من المبلغين عنه [259/1]. بعد ذلك أشار لقضية مهمة، ولا بد من التنبه لما يقدمه هنا من نسب تاريخية للآخر لكونه يوظفها في سياق مسألة اللفظ؛ حيث ذكر أن الجهمية لما كانوا يقولون إن الله لم يتكلم حقيقة بل خلق كلامًا في غيره، ومن أطلق منهم أن الله تكلم حقيقة فهذا مراده؛ فيكون النزاع بين الفريقين لفظيًا[4]، فإذا قال هؤلاء هذا القرآن مخلوق كان المفهوم من كلامه أن الله لم يتكلم بهذا القرآن وأنه ليس هو كلامه بل خلقه في غيره، وإذا فسر مراده بأنه أراد حركات العبد وصوته والمداد بأنها مخلوقة كان هذا المعنى الصحيح ليس هو مفهوم كلامه ولا معنى قوله؛ لأن المسلمين إذا قالوا هذا القرآن كلام الله لم يريدوا بذلك أن أصوات القارئين وحركاتهم قائمة بذات الله [259/1]؛ لذا فمن قال بأن هذا القرآن مخلوق أو قال بأن القرآن المنزل مخلوق كان بمنزلة من قال إن هذا الكلام ليس هو كلام الله [260/1]. ثم وصل إلى نهاية سرده التاريخي في سبب نشوء مشكلة اللفظ، وهو أن هؤلاء القائلين بخلق القرآن (الملفوظ المسموع) يقولون: هذا القرآن المنزل المسموع هو تلاوة القرآن وقراءته، وتلاوة القرآن مخلوقة، وقراءة القرآن مخلوقة، ويقولون: تلاوتنا للقرآن مخلوقة، وقراءتنا له مخلوقة، ويدخلون في ذلك نفس الكلام المسموع، ويقولون: لفظنا بالقرآن مخلوق، ويدخلون في ذلك الملفوظ المتلو المسموع [260/1]. ثم ذكر

(4) يرى ابن تيمية أن الفرق بين الجهمية والمعتزلة في وصف الله بالكلام هو التصريح بأن الله متكلم؛ فالجهمية ينفونه والمعتزلة يقولون بأن الله متكلم حقيقة؛ لكن مآل قولهم هو نفي ذلك؛ لكون الكلام عندهم فعلًا منفصلًا عن الله كما هو عند الجهمية [ابن تيمية- التسعينية: 275/1؛ الجواب: 291/2]. وإن ما ينسبه للجهمية بحاجة للتحقق من ثبوته التاريخي؛ لأن المصادر مضطربة في نسبة ذلك لهم.

بعد ذلك موقف ابن حنبل، فذكر أنه وغيره من أئمة السنة أنكروا هذا، وقالوا: اللفظية جهمية، وقالوا افترقت الجهمية ثلاث فرق؛ فرقة قالت: القرآن مخلوق، وفرقة قالت: نقف، وفرقة قالت: تلاوة القرآن واللفظ بالقرآن مخلوق [260/1]. ثم تحدث بعد ذلك عن اختلاف أهل الحديث في المسألة؛ فأشار عدة إشارات؛ منها اعتماده على رواية أبي الحسن الأشعري لموقف أهل الحديث من اللفظ، وهو تبديع من يقول بأن لفظه بالقرآن مخلوق ومن يقول بأن لفظه بالقرآن غير مخلوق، واعتماده كذلك على ما حكاه ابن جرير الطبري عن ابن حنبل من الحكم على اللفظية المثبتة بالتجهم والحكم على اللفظية النفاة بالبدعة، ثم ذكر كتاب ابن قتيبة الدينوري وما ذكره الخلال في هذه القضية في كتاب **السنة** ونقله عن كتاب أبي بكر المروذي [261/1]. ثم ذكر افتراق أهل الحديث إلى من قال بأن لفظه بالقرآن غير مخلوق، لكن مرادهم أن المسموع غير مخلوق، وأن في أتباعهم من قد يدخل صوت العبد أو فعله أو يقف فيه وأن البخاري ومحمد بن نصر المروزي ردوا على هؤلاء لما فهموا من قولهم، وأنه صار يحصل بسبب كثرة الخوض في ذلك ألفاظ مشتركة وأهواء للنفوس [262/1]، وأكد أن المتنازعين في مسألة اللفظ من أهل الحديث هم من أصحاب ابن حنبل، وحديثه مشعر أنه يدخل ابن قتيبة في هذا [263/1]. ثم حرر النزاع في إطلاق القول بأن التلاوة هي المتلو والقراءة هي المقروء أو ليست هي، وبين سبب إطلاق كلا القولين، وهو اشتراك هذه الألفاظ [263/1-264]؛ لينتهي بعد ذلك إلى ذكر رواية عن ابن حنبل تفيده في تفصيله السابق، وهي: «**من قال: لفظي بالقرآن مخلوق -يريد به القرآن- فهو جهمي**» [265/1]، وبنى عليها أن ابن حنبل كان يحترز عما أراد به فعله وصوته، ثم ذكر أن كلا الإطلاقين بدعة حتى لو أراد به صاحبه معنى صحيحًا، وأن الأئمة، كابن حنبل؛ منعوا من هذين الإطلاقين، وأن منعهم كان وسطًا بين الطرفين [265/1]. ثم ذكر أن كل طائفة من النفاة والمثبتة في مسألة التلاوة تحكي قولها عن ابن حنبل، واعتمد في ذلك على كلام البخاري في كتاب **خلق أفعال العباد** [266/1]، وهو يشير هنا إلى تبرئة البخاري لابن حنبل مما تنسبه له طائفتان [البخاري- الخلق: 119/2-120]. ثم ذكر أن هذا التفرق صار موروثًا في أتباع الطائفتين. وذكر أن الكرابيسي، الذي هو رأس اللفظية المثبتة؛ يتفق مع أهل الحديث على نفي خلق القرآن؛ حروفه ومعانيه [267/1]. ثم ذكر قول ابن كلاب في صفة الكلام وموقف أهل السنة والمعتزلة من مقالته [267/1]. وتحدث بعدها عن اختلاف المتأخرين من الأشعرية والحنابلة في مسألة اللفظ إلى أن بلغ الخلاف الواقع بين أبي ذر الهروي وأبي نصر السجزي ومخالفة الثاني للتفصيل الذي ذكره ابن قتيبة وترجيحه طريقة من هجر البخاري من محدثي عصره ونسب لابن حنبل أنه يقول بأن لفظه بالقرآن غير مخلوق وأنكر ما نقل عن ابن

حنبل من إنكاره على اللفظية المثبتة واللفظية النفاة، وقد تعقبه ابن تيمية في ذلك، وبين أن هذا ما نقله أصحاب ابن حنبل من العراقيين، وهم أعلم بابن حنبل من المنتسبين للسنة والحديث في خراسان [1/268-269]، وشبه حال هؤلاء المنتسبين لابن حنبل من العراقيين والخراسانيين بحال المنتسبين لابن كلاب من العراقيين والخراسانيين؛ فالعراقيون منهم أقرب للسنة وأتبع لابن حنبل من الخراسانيين منهم [1/270]. ثم ختم تناوله لهذه القضية بحال أبي ذر الهروي وتتلمذه على القاضي الباقلاني وأخذ المغاربة عنه ومنهم أبو الوليد الباجي، الذي رحل إلى العراق وتتلمذ على أبي جعفر السمناني تلميذ القاضي الباقلاني [1/271].

هذا ملخص السرد الذي قدمه ابن تيمية لمسألة اللفظ منذ ظهورها؛ بحسب تقديره، إلى وقت أبي نصر السجزي. وقد احتوى هذا السرد على معلومات تعارض ما هو واقع في المصادر الأصلية، ستأتي مناقشتها في الفقرة التالية.

نقد قراءة ابن تيمية السابقة وتبيين معارضتها للمصادر الأصلية:

يمكن تلخيص الإشكالات على السرد الذي قدمه ابن تيمية لمسألة اللفظ في خمس نقاط، وهي:

أولًا: سبب النزاع في المسألة- هل للجهمية حضور في مسألة اللفظ؟:

أوهم سرد ابن تيمية الآنف أن منشأ مسألة اللفظ هم الجهمية[5] المصرحون بخلق القرآن نفسه من حيث هو كلام الله؛ حيث أشار لكونهم يدخلون في قولهم: «**تلاوتنا للقرآن مخلوقة**»، «**قراءتنا القرآن مخلوقة**» نفس الكلام المسموع، وأن قولهم: «**لفظنا بالقرآن مخلوق**» يراد منه إدخال القرآن الملفوظ المتلو المسموع، وأن ابن حنبل والأئمة أنكروا إطلاقهم وحكموا عليهم أنهم جهمية، وجعلوا اللفظية المثبتة من فرق الجهمية [1/260]. وليلاحظ هنا أن ابن تيمية يجعل الكرابيسي خارج هذا الحكم؛ حيث جعله ضمن الطائفة الثانية التي تتفق مع الطائفة الأولى على أن القرآن كله كلام الله لم يخلق الله منه شيئًا؛ لا حروفه ولا معانيه، إلا أن الكرابيسي يقول بأن لفظه بالقرآن مخلوق بخلاف الطائفة الأولى التي تقول بأن لفظها بالقرآن غير مخلوق [1/267]!

إن هذا السرد الذي قدمه ابن تيمية لا يتفق مع المصادر الحنبلية المبكرة والمتقدمة؛ إذ إن مسألة اللفظ هي مسألة أثيرت في مجتمع أهل الحديث بعد محنة خلق القرآن، وبحسب أقدم المصادر

(5) إطلاق هوية «**الجهمية**» في النصوص التراثية مضلل؛ حيث إن عددًا ممن يوصفون بأنهم جهمية هم لا ينتمون انتماء مذهبيًا إلى الجهمية، فيكون هذا الإطلاق من باب النبز.

المعاصرة لتلك الأحداث، كما سيأتي نقل نصه؛ فقد كان ذلك في عام: (234هـ/848 أو 849م) [الذهبي- التاريخ: 1026/5]. ومن ثمة؛ فلا علاقة للقائلين بخلق القرآن من الجهمية والمعتزلة والضرارية والنجارية... إلخ بها، وكل الروايات التي تحاول ربطها بالجهم بن صفوان [ابن بطة- الإبانة: 112/2]، أو بشر المريسي [الخلال- السنة: 190/2] هي إما روايات مختلقة وإما مجرد تشنيع من صاحب الرواية لتقبيح قول اللفظية المثبتة؛ لأن تلك الطوائف مصرحة بخلق القرآن. وقد أشار أبو القاسم البلخي، إمام المعتزلة البغداديين؛ إلى خلاف ابن حنبل مع الكرابيسي في مسألة اللفظ [البلخي- المقالات: 283]؛ لكنه نسب إلى ابن حنبل وأصحابه القول بأن اللفظ بالقرآن غير مخلوق، وهذا مخالف لما هو مروي عنه وعن أصحابه [صالح- المحنة: 171-172؛ الخلال- السنة: 172/2-196]؛ لكن هناك من كان يقرر هذا كما تدل عليه مناقشة البخاري لشخص مجهول [البخاري- الخلق: 266/2-267]. ويكاد يكون النزاع في مسألة اللفظ في التراث الحنبلي محصورًا بين ابن حنبل وبين شخصيتين، وهما: الكرابيسي والشراك؛ بل إن المصادر الحنبلية المبكرة تذكر الكرابيسي بوصفه أول من أثار مسألة اللفظ؛ حيث نقل شمس الدين الذهبي (= الذهبي فيما سيأتي) عن كتاب **القصص** لأبي بكر المروذي هذه القصة [الذهبي- التاريخ: 1026/5]:

> **قال المروذي في كتاب «القصص»: عزم حسن ابن البزاز[6]، و أبو نصر بن عبد المجيد وغيرهما على أن يجيئوا بكتاب «المدلسين» الذي وضعه الكرابيسي يطعن فيه على الأعمش، وسليمان التيمي، فمضيتُ إليه في سنة أربع وثلاثين (= 234هـ)، فقلت: إن كتابك يريد قوم أن يعرضوه على أبي عبد الله، فأظهر أنك قد ندمت عليه. فقال: إن أبا عبد الله رجل صالح، مثله يوفق لإصابة الحق، قد رضيت أن يُعرض عليه، لقد سألني أبو ثور أن أمحوه، فأبيت. فجيء بالكتاب إلى أبي عبد الله، وهو لا يعلم لمن هو، فعلّموا على مُستبشعات من الكتاب، وموضع فيه وضع على الأعمش، وفيه: إن زعمتم أن الحسن بن صالح كان يرى السيف فهذا ابن الزبير قد خرج. فقال أبو عبد الله: هذا أراد نُصرة الحسن بن صالح فوضع على أصحاب رسول الله ﷺ، وقد جمع للرو افض أحاديث في هذا الكتاب. فقال أبو نصر: إن فتياننا يختلفون إلى صاحب هذا الكتاب. فقال: حذّروا عنه ثم انكشف أمره، فبلغ الكرابيسي، فبلغني**

(6) كذا في المطبوع، ولعلها: «**البزار**»؛ ويكون المقصود الحسن بن الصباح، وهو أحد أصحاب ابن حنبل [ابن أبي يعلى- الطبقات: 355/1-359].

أنه قال: سمعت حسينًا الصائغ يقول: قال الكرابيسي: لأقولن مقالة حتى يقول أحمد بن حنبل بخلافها فيكفر، فقال: لفظي بالقرآن مخلوق. فقلت لأبي عبد الله: إن الكرابيسي قال: لفظي بالقرآن مخلوق، وقال أيضًا: أقول: إن القرآن كلام الله غير مخلوق من كل الجهات، إلا أن لفظي بالقرآن مخلوق، ومن لم يقل إن لفظي بالقرآن مخلوق فهو كافر. فقال أبو عبد الله: بل هو الكافر، قاتله الله، وأي شيء قالت الجهمية إلا هذا؟! قالوا: كلام الله، ثم قالوا: مخلوق. وما ينفعه وقد نقض كلامه الأخير كلامه الأول حين قال: لفظي بالقرآن مخلوق. ثم قال أحمد: ما كان الله ليدعه وهو يقصد إلى التابعين مثل سليمان الأعمش، وغيره، يتكلم فيهم، مات بشر المريسي وخلفه حسين الكرابيسي. ثم قال: أيش خبر أبي ثور؟ و افقه على هذا؟ قلت: قد هجره. قال: قد أحسن. قلت: إني سألت أبا ثور عمن قال: لفظي بالقرآن مخلوق، فقال: مبتدع. فغضب أبو عبد الله، وقال: أيش مبتدع؟ هذا كلام جهم بعينه. ليس يُفلح أصحاب الكلام.

إن هذا النقل المطول عن كتاب **القصص** لأبي بكر المروذي له أهميته؛ حيث إنه من خاصة أصحاب ابن حنبل وأقرب طلابه إليه [ابن أبي يعلى- الطبقات: 137/1]، إضافة إلى كونه كتب كتابًا في الرد على اللفظية النفاة [ابن تيمية- المجموع: 659/7-660، 407/8، 207/12]، وقد أورد الخلال روايات منه في كتاب **السنة** [الخلال- السنة: 208/2-219]، وكذلك ابن بطة نقل عنه؛ لكن من غير طريق الخلال [ابن بطة- الإبانة: 116/2، 118-122]، وقد حدد أبو بكر المروذي في سرده النزاع بمسألة اللفظ مع شخص الكرابيسي الذي حكم عليه ابن حنبل، في رواية أخرى؛ بالكفر والتجهم [الخلال- السنة: 179/2-181]! ومعلوم ارتباط مسألة اللفظ بالكرابيسي في تراث أهل الحديث العقدي؛ حتى وصفت مسألة اللفظ بـ«**مسألة الكرابيسي**» [الخلال- السنة: 183/2؛ ابن بطة- الإبانة: 106/2]، ونص بعضهم على كونه أول من تكلم بمسألة اللفظ [الأصفهاني- الحجة: 340/1؛ الذهبي- السير: 289/11]، ونقل ابن تيمية عن كتاب **مناقب أحمد بن حنبل** للأنصاري الهروي ربطه مسألة اللفظ بالكرابيسي [76/2]، ويلاحظ أن عبد الله في الباب الذي خصصه لمسألة اللفظ لم يذكر إلا الكرابيسي [عبد الله- السنة: 90-95]. وابن تيمية نفسه يعترف، في موضع آخر؛ بأن أول من قال بخلق التلاوة الظاهرة فيما بلغه هو الكرابيسي [ابن تيمية- المجموع: 573/12].

وعندما ننتقل للخلال، أحد المصادر الحنبلية المتقدمة؛ فسنجده عقد بابًا مطولًا عن قول اللفظية المثبتة [الخلال- السنة: 2/172-196]، وقد أورد فيه روايات كثيرة عن شخصية الشراك، وهو من اللفظية المثبتة، ويتطابق قوله مع قول الكرابيسي كما تدل عليه الروايات المنقولة عنهما. وقد أورد الخلال إحدى عشرة رواية عن الشراك [رقم: 2056، 2057، 2058، 2059، 2059/أ، 2060، 2061، 2061/أ، 2062، 2064، 2065]. ويبدو أن الشراك -الذي وصف بأنه ضال مضل- ذُكر في مسألة اللفظ في رواية أبي بكر الأثرم عن هارون الحمال عن ابن حنبل [ابن أبي يعلى- الطبقات: 2/515]! ولم يذكر الخلال في هذا الباب شيئًا عن الجهمية المصرحين بخلق القرآن بأنهم هم وراء افتعال أزمة اللفظ بين أهل الحديث؛ عدا رواية نقلها عن ابن حنبل يذكر فيها أنه بلغه أن بشر المريسي قال بأن لفظه بالقرآن مخلوق [الخلال- السنة: 2/190]؛ إلا أن بشرًا المريسي من المصرحين بخلق القرآن دون مواربة ومن المشتغلين في الرد على أهل الحديث ومجادلتهم؛ فهو لا يخدم سرد ابن تيمية التاريخي لأصل النزاع في مسألة اللفظ، وقد جاءت روايات في ذمه من شخصيات توفيت في القرن: (2هـ) أو أول القرن: (3هـ)؛ مثل عبد الله بن المبارك وعباد بن العوام ووكيع بن الجراح وسفيان بن عيينة وعلي بن عاصم [البخاري- الخلق: 19/2، 25، 27، 30-31؛ عبد الله- السنة: 100-102]، كما أنه توفي في ذي الحجة في عام: (218هـ/833 أو 834م)، أو في عام: (219هـ/834م) [الخطيب- التاريخ: 7/545]، أي بعد محنة خلق القرآن بعدة شهور؛ حيث كانت المحنة في ربيع الأول في عام: (218هـ/833م)، [الطبري- التاريخ: 8/634]؛ ما يعني أنه مصرح بآرائه العقدية، ومنها خلق القرآن؛ قبل المحنة وبعدها؛ ما ينفي قضية أنه كان يتذرع بمسألة اللفظ لكي يموه على العامة. كما يذكر ابن حنبل أنه بلغه أن الجهم بن صفوان قال بمسألة اللفظ أول أمره [ابن بطة- الإبانة: 2/112]، وهذا لا يؤيد السرد الواقع في **الرد على الزنادقة والجهمية** المنسوب لابن حنبل من قبل ابن تيمية نفسه [1/221]؛ لأن صاحب هذا النص لما حكى مناظرة الجهم بن صفوان للسمنية فرع عليها جنوحه إلى نفي الصفات، ومنها تصريحه بأن الله لا يسمع له صوت [أحمد- الرد: 196-199]؛ فأول ما وقع من الجهم بن صفوان في هذا النص المنسوب لابن حنبل هو نفي الكلام والقول بخلق القرآن؛ أي أنه لم يشر لموقفه في مسألة اللفظ كما ورد في الرواية التي ذكرها ابن بطة!

صحيح أن ابن بطة قدم سردًا يوحي بأن اللفظية المثبتة هم مصرحون بخلق القرآن لكن استخدموا مسألة اللفظ تمويهًا على العامة [ابن بطة- الإبانة: 2/99]! إلا أن ابن بطة يخلط بين مذهب اللفظية المثبتة وبين مذهب الكلابية والأشعرية في صفة الكلام! فلا يوجد أي دليل على أن الكرابيسي، وهو

رأس اللفظية المثبتة؛ موافق لابن كلاب في صفة الكلام؛ حتى إن ابن تيمية نفسه يبرؤه من متابعة ابن كلاب في هذه المسألة [267/1]، عدا ما ينسبه ابن عبد البر له، وكلامه غير واضح في أنه يريد المعنى النفسي [ابن عبد البر- الانتقاء: 165]. مع أن ابن بطة لم يذكر في هذا الباب الذي عقده عن اللفظية المثبتة وخلط فيه بين قولهم وقول الكلابية إلا الكرابيسي والشراك [ابن بطة- الإبانة: 106/2، 109، 110، 112، 115، 116]؛ ما يعني أن هذه القراءة مرتبطة بشخصهما؛ مع ملاحظة أن ابن بطة جعل الكرابيسي مع عدد من المتكلمين، وجميعهم، بحسب المصادر؛ مصرحون بخلق القرآن، وهم: الجهم بن صفوان، وضرار بن عمرو، وأبو بكر الأصم، وبشر المريسي، وابن أبي دواد، و<أبو> شعيب الحجام، وبرغوث، والنظام، وقد وصفهم بأنهم «**رؤساء الكفر و أئمة الضلال الذين جحدوا القرآن و أنكروا السنة وردوا كتاب الله وسنة رسول الله وكفروا بها جهارًا وعمدًا وعنادًا وحسدًا وبغيًا وكفرًا**» [ابن بطة- الإبانة: 170/2]! وأيضًا فهذا ما يذكره أبو نعيم الأصفهاني؛ حيث زعم أن مسألة اللفظ شبهة أدخلها الجهمية على عوام الناس [أبو نعيم- البيان: 57]، وروى خبرًا في ذلك عن ابن حنبل أنه يحكي تدرج الجهم بن صفوان في آرائه؛ فكان أولًا على القول باللفظ، ثم رأى أن يكتفي بأن القرآن كلام الله ويسكت، ثم صرح بأن القرآن مخلوق [أبو نعيم- البيان: 57-58]. وظاهر أن هذه الرواية إعادة صياغة لما اشتهر عن ابن حنبل من تقسيم الجهمية إلى ثلاث فرق [صالح- المحنة: 173؛ الخلال- السنة: 43/2-45]؛ فجعلت على شكل سرد تاريخي متعلق بتذبذب آراء الجهم بن صفوان حتى وصل به الحال إلى القول بخلق القرآن!

ومع كون مسألة اللفظ مرتبطة بشخص الكرابيسي؛ إلا أن هذا لا يمنع أن يكون حدث بحث حول هذه المسألة قبل تفجرها في عام: (234هـ/848 أو 849م) بسبب تصادم الكرابيسي مع ابن حنبل؛ بدلالة ما ينسب لنعيم بن حماد من القول بأن لفظه بالقرآن مخلوق [الخلال- السنة: 182/2]، ومحاولة البخاري الدفاع عنه وتبيين أنه لم يخالف أهل السنة [البخاري- الخلق: 192/2-193]. ونعيم بن حماد توفي في عام: (227هـ/841 أو 842م)، أو عام: (228هـ/843م)، أو عام: (229هـ/843 أو 844م) [الخطيب- التاريخ: 429/15-430]. لكن ليلاحظ هنا أن الذين قرروا بأن لفظهم بالقرآن مخلوق هم من المنكرين لخلق القرآن؛ حيث يذكر الخلال رواية عن نعيم بن حماد أن مؤمل بن إهاب سأله عن سبب قوله بأن لفظه بالقرآن مخلوق؟ فأجاب نعيم بن حماد بأنه أراد بهذا التقرير الاحتجاج على القائلين بخلق القرآن [الخلال- السنة: 182/2]. وهذا يعني أن هذا التقرير صدر من عند أهل الحديث لا من عند القائلين بخلق القرآن؛ سواء كانوا من الجهمية أم من غيرهم من الطوائف.

وإن مما يكفي لدحض علاقة القائلين بخلق القرآن في إثارة مسألة اللفظ شهادة ابن قتيبة الدينوري، وهو معاصر لتلك الأحداث؛ حيث ذكر أن مسألة اللفظ وقعت بين أهل الحديث أنفسهم. قال [ابن قتيبة- الاختلاف: 20]:

وكان آخر ما وقع من الاختلاف أمرًا خص بأصحاب الحديث الذين لم يزالوا بالسنة ظاهرين، وبالاتباع قاهرين... إلى أن كادهم الشيطان بمسألة لم يجعلها الله -تعالى- أصلًا في الدين ولا فرعًا، في جهلها سعة وفي العلم بها فضيلة، فنمى شرها وعظم شأنها؛ حتى فرقت جماعتهم وشتت كلمتهم ووهنت أمرهم وأشمتت حاسديهم وكفت عدوهم مؤنتهم بألسنتهم وعلى أيديهم؛ فهو دائب يضحك منهم ويستهزئ بهم؛ حين رأى بعضهم يكفر بعضًا وبعضهم يلعن بعضًا، ورآهم مختلفين وهم كالمتفقين، ومتباينين وهم كالمجتمعين، ورأى نفسه قد صار لهم سلمًا بعد أن كان لهم حربًا.

وعلى أي حال؛ فاختلاق المواقف تجاه مسألة اللفظ لم يقتصر على نسبتها لأناس من المخالفين لم يدركوا الجدل فيها؛ كالجهم بن صفوان وبشر المريسي، بل نسبت مواقف لأناس من الفقهاء والمحدثين توفوا قبل حدوث جدل في هذه المسألة؛ كالشافعي الذي رويت عنه رواية في تجهيم من قال إن لفظي بالقرآن مخلوق أو القرآن بلفظي مخلوق [اللالكائي- الشرح: 2/1/390-391]، وما من شك في أن هذه رواية مختلقة؛ لكون الشافعي لم يدرك الجدل في مسألة اللفظ؛ لكن أريد لهذه الرواية إدانة موقف الكرابيسي من قبل الشافعية الموافقين للحنابلة في أصول الدين؛ لأنه أحد أشهر أصحاب الشافعي العراقيين [العبادي- الطبقات: 92-93]. وإضافة إلى ما ينسب للقاسم بن سلام من تبديع الكرابيسي لأجله قوله باللفظ [الأصفهاني- الحجة: 1/341]؛ فإن هذه نسبة لا تصح؛ لوفاة القاسم بن سلام قبل حدوث جدل في مسألة اللفظ. ولو كان القاسم بن سلام فعلًا بدع الكرابيسي لأجل مسألة اللفظ فمعنى هذا أن تقريره لمسألة اللفظ وقع قبل عام: (224هـ/838م) -سنة وفاة القاسم بن سلام-؛ ما يعني أن الأزمة كانت قائمة قبل عام: (234هـ/848 أو 849م)، وبطبيعة الحال سيكون لابن حنبل خوض فيها، فما معنى بعد ذلك أن يرضى الكرابيسي بعرض كتابه **المدلسين** على ابن حنبل في عام: (234هـ/848 أو 849م) ويصفه بالرجل الصالح؟ إن السرد الذي أورده أبو بكر المروذي دليل على كون ما يُنسب للقاسم بن سلام غير صحيح.

ثانيًا: تجاهل الروايات التي تدل على إشكال تصور ابن حنبل للمسألة:

إن الروايات عن ابن حنبل في مسألة اللفظ كثيرة؛ ومنها ما يدل على عدم تصوره لقول اللفظية المثبتة! وإن هذه الروايات تشكل على دعوى أن التفصيل بين التلفظ والملفوظ كان حاضرًا في ذهنه. وعند ذلك يرتفع استخدام ابن تيمية لموقف ابن حنبل للتمثيل على قاعدته في الألفاظ المجملة؛ لأن مشكلة ابن حنبل ستكون مع ذات القول؛ لا لكونه قولًا مجملًا!

وإن من أهم هذه الروايات ما استفتح به كل من عبد الله والخلال الباب المخصص عن مسألة اللفظ في كتابيهما **السنة**، إضافة إلى القصة التي ذكرها أبو بكر المروذي في كتابه **القصص** ومراسلة أبي داود السجستاني لابن حنبل. وهذا جدول مقارنة بين الروايات الأربع [أبو داود- المسائل: 356؛ عبد الله- السنة: 91؛ الخلال- السنة: 2/172-173؛ الذهبي- التاريخ: 5/1026]:

أبو بكر المروذي/ الذهبي	أبو داود السجستاني	عبد الله	الخلال
فقلت لأبي عبد الله: إن الكرابيسي قال: لفظي بالقرآن مخلوق، وقال أيضًا: أقول: إن القرآن كلام الله غير مخلوق من كل الجهات، إلا أن لفظي بالقرآن مخلوق، ومن لم يقل إن لفظي بالقرآن مخلوق فهو	كتبت رقعة وأرسلت به (كذا! بها) إلى أبي عبد الله وهو يومئذ متوارٍ؛ فأخرج إليّ جوابه مكتوبًا فيه: قلت: رجل يقول: التلاوة مخلوقة وألفاظنا بالقرآن مخلوق (= كذا! مخلوقة)[7] والقرآن ليس بمخلوق، ما ترى في مجانبته؟ وهل يسمى مبتدعًا؟ وعلى ما يكون عقد القلب في التلاوة والألفاظ؟	سألت أبي -رحمه الله- قلت: ما تقول في رجل قال: التلاوة مخلوقة، وألفاظنا بالقرآن مخلوقة، والقرآن كلام الله -عز وجل- وليس بمخلوق[8]؟ وما ترى في مجانبته؟ وهل يسمى مبتدعًا؟ فقال: هذا	أخبرني أبو يحيى زكريا ابن يحيى الناقد قال: ثنا أبو طالب قال: قلت لأبي عبد الله: كُتب إلي من طرسوس أن الشرَّاك يزعم أن القرآن كلام الله، فإذا تلوته فتلاوته مخلوقة. قال (= ابن حنبل): قاتله الله! هذا كلام جهم بعينه. قلت: رجل قال: القرآن

(7) وقعت في نقل ابن بطة عن أبي داود السجستاني: «**مخلوقة**» [ابن بطة - الإبانة: 2/107].

(8) وقع في نقل ابن بطة عن عبد الله: «**قال: هذا كافر وهو فوق المبتدع وهذا كلام الجهمية. قلت: ما ترى في مجانبته؟ وهل يسمى مبتدعًا؟ فقال: هذا يجانب، وهو فوق المبتدع، وهذا كلام الجهمية، ليس القرآن بمخلوق، قالت عائشة -رضي الله عنها-: تلا...**». ووقع في نقل أبي طاهر القطان عن عبد الله: «**قال: هذا كافر وهذا كلام الجهمية**» [ابن بطة - الإبانة: 2/115-116؛ ابن المعلم - النجم: 1/94].

كافر. فقال أبو عبد الله: بل هو الكافر، قاتله الله، وأي شيء قالت الجهمية إلا هذا؟! قالوا: كلام الله، ثم قالوا: مخلوق. وما ينفعه وقد نقض كلامه الأخير كلامه الأول حين قال: لفظي بالقرآن مخلوق.	وكيف الجواب فيه؟ قال (= ابن حنبل): هذا يجانب، وهو فرق (= كذا! فوق)[9] المبتدع، وما أراه إلا جهميًا، وهذا كلام الجهمية، القرآن ليس بمخلوق؛ قالت عائشة: قال رسول الله ﷺ: «هو الذي أنزل عليك [الكتاب] يريد حديثها»، ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ﴾ الآية، فقالت: فقال رسول الله ﷺ: «إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فاحذروهم؛ فإنهم هم الذين عنى الله»، والقرآن ليس بمخلوق.	يجانب، وهو قول المبتدع، وهذا كلام الجهمية. ليس القرآن بمخلوق، قالت عائشة -رضي الله عنها-: تلا رسول الله ﷺ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾، فالقرآن ليس بمخلوق.	كلام الله وليس بمخلوق؛ ولكن لفظي هذا به مخلوق. قال: من قال هذا فقد جاء بالأمر كله، إنما هو كلام الله على كل حال، الحجة فيه: حديث أبي بكر: ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾، قيل له: هذا مما جاء به صاحبك. فقال: لا والله؛ ولكنه كلام الله. هذا وغيره إنما هو كلام الله. قلت: بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾. هذا الذي قرأت الساعة كلام الله؟ قال: إي والله هو كلام الله، ومن قال: لفظي بالقرآن مخلوق؛ فقد جاء بالأمر كله، أيش يبقى إذا قال: لفظي؟!... إلخ.

(9) وقع في أصل الإبانة الكبرى، وهو ينقل عن أبي داود السجستاني: «قول»، وعدلها المحقق إلى: «فوق» [ابن بطة - الإبانة: 107/2].

ليلاحظ التفصيل الوارد في كل الروايات الأربع والذي لم يعجب ابن حنبل! ففي رواية أبي بكر المروذي ينقل عن الكرابيسي، صاحب مسألة اللفظ؛ أنه يقرر صراحة: «**إن القرآن كلام الله غير مخلوق من كل الجهات، إلا أن لفظي بالقرآن مخلوق**» فالقرآن من حيث هو كلام الله غير مخلوق، إلا أن اللفظ به هو المخلوق. وهذا تفريق واضح وصريح بين أمرين؛ القرآن من حيث هو كلام الله، ولفظنا به؛ أي تفرقة بين الملفوظ والتلفظ في حكم المخلوقية. ومع ذلك يرفض ابن حنبل هذا الموقف، ويتهم صاحبه بأنه موافق للجهمية! وإن مما يؤكد عدم ملاحظة ابن حنبل للقضية بالتفصيل المدعى تعليقه على تقرير الكرابيسي السابق بقوله: «**وما ينفعه وقد نقض كلامه الأخير كلامه الأول حين قال: لفظي بالقرآن مخلوق**»! وكيف يكون القول بأن اللفظ مخلوق ينقض القول بأن القرآن كلام الله غير مخلوق من كل الجهات؟! فهذا دليل على عدم تصور ابن حنبل لقول الكرابيسي من جهة، وعدم ملاحظته التفرقة بين التلفظ والملفوظ من جهة أخرى.

وأما القصة التي ذكرها أبو داود السجستاني ففيها التفرقة بين التلاوة واللفظ وبين القرآن «**التلاوة مخلوقة وألفاظنا بالقرآن مخلوق (= كذا! مخلوقة) والقرآن ليس بمخلوق**»؛ فهنا نص على كون القرآن ليس بمخلوق، إلا أن المخلوق هو التلاوة وألفاظنا بالقرآن، ومع ذلك يساوي ابن حنبل هذا القول بقول الجهمية، ثم يقرر أن القرآن ليس بمخلوق مع أنه منصوص عليه في الكلام المنقول له!

وأما الرواية التي ذكرها عبد الله عن والده فيلاحظ فيها تفرقة صريحة بين التلاوة، وهو فعل إنساني؛ وبين القرآن في حكم المخلوقية، ومع ذلك يتهم ابن حنبل صاحب هذا الموقف بأن كلامه هو كلام الجهمية، ثم يختم تعليقه بأن القرآن كلام الله غير مخلوق! وهذا الكلام الأخير يؤكد عدم تصوره للكلام المنقول له؛ لأن صاحب هذا الكلام نص صراحة على كون القرآن كلام الله غير مخلوق، فما معنى بعد ذلك تقرير هذا المعنى الذي قرره هو؟!

وأما الرواية التي نقلها الخلال عن أبي طالب، وفيها الإشارة إلى موقف الشراك، وهو أحد المقررين لمسألة اللفظ؛ فيلاحظ تفرقته الصريحة في حكم المخلوقية بين «**أن القرآن كلام الله**»، وبين «**فإذا تلوته فتلاوته مخلوقة**». وأيضًا تفرقة الرجل المبهم بين «**القرآن كلام الله وليس بمخلوق**»، وبين «**ولكن لفظي هذا به مخلوق**». ومع كل هذه التفصيلات الواضحة الصريحة بين الملفوظ وبين التلفظ، والتفريق الصريح بين التلفظ الذي هو عمل الإنسان وبين الملفوظ الذي هو كلام الله كما يدل عليه قول الرجل المبهم: «**القرآن كلام الله وليس بمخلوق؛ لكن لفظي هذا به مخلوق**»؛ إلا أن ابن حنبل يصر على مساواة هذا القول بقول الجهم بن صفوان مع اتهام أصحابه بأنهم أتوا بالأمر كله!

أي أن قولهم هذا لا يحتمل إلا الباطل من كل وجه! فهل كان ابن حنبل سيصف قول اللفظية المثبتة بأنهم أتوا بالأمر كله لو كانت مشكلته معهم هي مجرد أنه قول مهم يحتمل حقًّا وباطلًا؟! ويؤكد هذا قوله: «**ومن قال: لفظي بالقرآن مخلوق؛ فقد جاء بالأمر كله، أيش يبقى إذا قال: لفظي؟!**» فلو كان ابن حنبل يستشعر التفصيل المدعى فكيف يقول: «**أيش يبقى إذا قال: لفظي؟!**»؛ لأنه يبقى التلفظ وهو فعل إنساني مخلوق. وهذه الرواية التي نقلها الخلال صحيحة؛ فزكريا الناقد ثقة أثنى عليه الخلال وغيره [الخطيب- التاريخ: 9/477-479؛ ابن أبي يعلى- الطبقات: 1/423-424]، وأبو طالب هو أحمد بن حميد المشكاني؛ أحد خواص ابن حنبل [ابن أبي يعلى- الطبقات: 1/81].

فهذه أربع روايات وقعت في المصادر الحنبلية المبكرة والمتقدمة تؤكد على أن ابن حنبل لم يتصور قول اللفظية المثبتة على وجهه؛ لذا تعامل معهم بوصفهم جهمية وأن قولهم باطل من كل وجه! وليلاحظ هنا أن هذه الروايات هي ليست مجرد مقولات قالها ابن حنبل من تلقاء نفسه ودونها أصحابه عنه، وإنما هي حوار وقع بينه وبينهم؛ أي أنه كان ينبغي أن يذكر التفصيل المدعى؛ لا سيما مع كون قول اللفظية المثبتة الذي ذُكر له احتوى على شرح وتفصيل يرفع توهم أنهم يريدون القرآن من قولهم بمخلوقية اللفظ!

وإن مما يؤكد أن لدى ابن حنبل موقفًا من القول بأن اللفظ بالقرآن مخلوق؛ دون افتراض أن الجهمية -كما يوحي سرد ابن تيمية المتخيل- هم المقصودون بحكمه على صاحب مقولة: «**لفظي بالقرآن مخلوق**» بأنه جهمي= ما رواه الخلال عنه؛ حيث روى هذه القصة الصحيحة [الخلال- السنة: 2/182]:

> **سمعت أبا بكر المروذي يقول: أتيت أبا عبد الله ليلة في جوف الليل فقال لي: يا أبا بكر بلغني أن نعيمًا كان يقول: لفظي بالقرآن مخلوق! فإن كان قاله فلا غفر له في قبره.**

والمقصود هنا هو شخص نعيم بن حماد كما تدل عليه روايات أخرى رواها الخلال كذلك [الخلال- السنة: 2/182]، وهو أحد المحدثين المكثرين في التصنيف في الرد على الجهمية؛ حيث كتب ثلاثة عشر ردًا عليهم [الذهبي- السير: 10/599]، وابن حنبل نفسه أقر بكونه تعلم الرد على الجهمية من نوح بن أبي مريم [عبد الله- العلل: 3/437]، واللافت هنا أن نعيم بن حماد مات في السجن بسبب محنة خلق القرآن؛ حيث رفض أن يقول بأن القرآن مخلوق [الخطيب- التاريخ: 15/419، 429-430؛ الذهبي- السير: 10/599-600]، وقد أشار البخاري إلى ما حل به وأن أهل العلم توجعوا لذلك [البخاري-

الخلق: 2/192-193]. ومع هذا الموقف الثابت في رفض عقيدة خلق القرآن؛ ما يدفع عنه تهمة أنه يريد من قوله بخلق اللفظ الملفوظ نفسه= إلا أن ابن حنبل لم يرض بهذا القول منه، ودعا عليه إن كان قاله بألا يغفر الله له في قبره! فهل يتصور أن ابن حنبل دعا عليه لأن نعيم بن حماد قال بأن لفظه بالقرآن مخلوق لأنه يريد الملفوظ؟ إذن علام امتحن بخلق القرآن ولماذا لم يجب من امتحنه وسلم من التضييق الذي لحق به آخر عمره؟ وهل لو كان التفصيل حاضرًا في وعي ابن حنبل سيتخذ هذا الموقف الحاد من رجل مباين للجهمية والمعتزلة تمام المباينة ومات في السجن لرفضه القول بأن القرآن مخلوق؟ فالمؤكد، نظرًا لحال نعيم بن حماد؛ أن قوله بأن لفظه بالقرآن مخلوق لا يريد منه سوى التلفظ لا الملفوظ؛ ومع هذا يدعو عليه ابن حنبل بألا يغفر الله له في قبره إن كان قال بأن لفظه بالقرآن مخلوق! صحيح أنه في رواية أخرى عن ابن حنبل رواها ابنه عبد الله ورد فيها تكذيبه ما يُنسب إلى نعيم بن حماد من القول بأن «**لفظي بالقرآن مخلوق**» [الخلال- السنة: 2/182]؛ لكن الإشكالية ذاتها باقية؛ حيث إنه ما من داع لهذا الانفعال من ابن حنبل وتكذيب هذه المقولة المنسوبة لنعيم بن حماد؛ لأنه ما من شك أنه لا يقصد القرآن بأي حال من الأحوال لو كان قال بمخلوقية لفظه بالقرآن؛ فهو صاحب موقف ثابت من قضية خلق القرآن وتوفي في الحبس لرفضه الإجابة إلى القول بأنه مخلوق! فهذا يؤكد على قضية أن لدى ابن حنبل موقفًا من قول اللفظية المثبتة نفسه.

ومن الأدلة كذلك على أن هذا التفصيل المدعى حضوره في وعي ابن حنبل لمسألة اللفظ غير واقعي= اختلاف حكمه على اللفظية المثبتة واللفظية النفاة؛ فهو يجعل اللفظية المثبتة جهمية، ويجعل اللفظية النفاة مبتدعة [الخلال- السنة: 2/206-207]! كما أنكر على أبي ثور اقتصاره في الحكم على مقولة اللفظية المثبتة بالبدعة وغضب من حكمه غضبًا شديدًا؛ لأنها عين مقالة الجهم بن صفوان! حيث رويت روايتان عن أبي ثور وصف فيهما قول اللفظية المثبتة بالبدعة، وفي إحداهما حكم على قول الشراك، الذي لم يكن يقول بخلق القرآن؛ بالبدعة [الخلال- السنة: 2/175؛ الذهبي- التاريخ: 5/1026]. فإذا افُترض أن الأمر كما يدعي ابن تيمية؛ من أن ابن حنبل منع القولين لكون كل واحد منهما يتضمن حقًا وباطلًا؛ فلماذا اختلف حكمه على كلا المقالتين؟ لا يمكن أبدًا ادعاء أن تجهيم ابن حنبل للفظية المثبتة يتجه إلى المصرحين بخلق القرآن نفسه؛ لأنه كما سبق بينت أن الخلاف في هذه المسألة ينحصر بينه وبين الكرابيسي والشراك؛ وكلاهما ينكران أن يكون القرآن نفسه مخلوقًا، وقد حكيت مقالتهما لابن حنبل بالتفصيل الذي يرفع أي اشتباه في تصور قولهما على وجهه، ومع ذلك حكم عليهما بأنهما جهمية، أو أن قولهما قول الجهمية، وغضب من حكم أبي ثور على قول الشراك بالبدعة!

ثم ليلاحظ علة إنكار ابن حنبل لمقالة اللفظية المثبتة واللفظية النفاة وسنجد أن العلة ليست اشتباه المقالتين، وتضمن كلاهما حقًا وباطلًا، وإنما أنكر مقالة اللفظية المثبتة لأنها عين كلام الجهم بن صفوان/الجهمية [عبد الله- السنة: 91-93؛ الخلال- السنة: 172/2، 175]، ونص على أن هذه المقالة وما تشعب منها كلها من قول الجهم بن صفوان [الخلال- السنة: 183/2-185]! وأما مقالة اللفظية النفاة فقد أنكرها لأنه لم يسمع أحدًا من العلماء يقول بها [الخلال- السنة: 198/2، 200، 202، 204-205، 210]، وهو ما سيقرره بعض أصحابه [الخلال- السنة: 206/2، 208، 210-217]! مع أنه عند النظر في قواعد أهل السنة فمقالة اللفظية المثبتة موافقة لأصلهم في خلق أفعال العباد دون مقالة اللفظية النفاة؛ فهي مخالفة لهذا الأصل؛ فالمفترض أن يكون الحكم المشدد يتجه لمقالة اللفظية النفاة لا اللفظية المثبتة؛ لكن ابن حنبل يعكس الصورة! وما هذا إلا لكونه لم يتصور مقالة اللفظية المثبتة تصورًا صحيحًا. واللطيف هنا أن الخلال استفتح الباب الذي خصصه للرد على اللفظية النفاة بخبرين عن أبي بكر المروذي يقرر فيهما أن ابن حنبل ينكر الرد بشيء من جنس الكلام إذا لم يكن فيه إمام متقدم أو الرد بكلام محدث [الخلال- السنة: 198/2]، مع أن أصل هذين الخبرين هما لقصة واحدة وقعت في مسألة الجبر [الخلال- السنة: 466/1]؛ لكن الخلال أراد توظيفهما في الرد على اللفظية النفاة لكونهم قرروا أمرًا معاندة منهم لموقف اللفظية المثبتة وليس لهم فيه سلف.

وأيضًا فيدل على كون ابن حنبل لديه إشكالية مع ذات القول هذه القصة التي نقلها الذهبي عن أبي بكر المروذي، ولا أدري هل نقلها عن كتابه **القصص**، أم عن الأجزاء المفقودة من كتاب **السنة** للخلال؟ [الذهبي- التاريخ: 1033/5]:

> **وقال المروذي: قلت لأبي عبد الله: قد جاءوا بكلام فلان ليعرض عليك، وأعطيته الرقعة، فكان فيها: والإيمان يزيد وينقص فهو مخلوق، و إنما قلت: إنه مخلوق. على الحركة والفعل لا على القول، فمن قال: الإيمان مخلوق، وأراد القول، فهو كافر. فلما قرأها أحمد و انتهى إلى قوله: «الحركة والفعل»، غضب، فرمى بها، وقال: هذا مثل قول الكر ابيسي، و إنما أراد الحركات مخلوقة، إذا قال: الإيمان مخلوق، وأي شيء بقي؟! ليس يفلح أصحاب الكلام.**

وأين المشكلة هنا أن تكون الحركات مخلوقة؟ أليس هذا مذهب أهل السنة في باب القضاء والقدر؟ هذا مع تفرقة صاحب الرقعة الصريحة بين القول وبين الفعل، ثم يلاحظ أن ابن حنبل يجعل قول صاحب الرقعة مثل قول الكرابيسي حتى لا يظن به أنه كان يريد بأن اللفظ مخلوق الملفوظ نفسه! لذا

يمكن الآن فهم الروايات التي تدل على أن ابن حنبل لا يراعي هذا التفصيل المدعى؛ مثل رواية ذكرها الخلال أن يعقوب بن بختان سأل ابن حنبل عمن يقول: «**كلامي ولفظي، وكلام الله غير مخلوق**»، فيجيب ابن حنبل: «**هذا قول سوء، هؤلاء شر من الجهمية**» [الخلال- السنة: 191/2]. فيلاحظ التفرقة بين كلام الإنسان ولفظه وبين كلام الله في حكم المخلوقية؛ ومع ذلك يجعل ابن حنبل أصحاب هذا الموقف شرًا من الجهمية!

إن مجموع هذه الروايات، وغيرها كثير؛ تؤكد على قضية واحدة، وهي أن لدى ابن حنبل موقفًا من ذات قول اللفظية المثبتة. وموقفه هذا لا يمكن تفسيره بأنه من باب سد الذرائع، أو حمله على أنه متوجه لمن يستخدم اللفظ لإدخال الكلام المسموع المقروء في حكم المخلوقية كما يصور ذلك سرد ابن تيمية. لذا فموقف ابن حنبل من هذه القضية يقرب من الوقف؛ وهو الذي فهمه ابن قتيبة لمقولته الثابتة عنه: «**من قال لفظه بالقرآن مخلوق فهو جهمي، ومن قال لفظه بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع**» [الخلال- السنة: 206/2-207]؛ حيث فهم ابن قتيبة منها الوقف؛ فقال معلقًا عليها [ابن قتيبة- الاختلاف: 59-60، 61]:

> **ومن عجيب ما حكي عنه (= ابن حنبل) مما لا يشك أنه كذب عليه؛ إذ كان موفقًا بحمد الله رشيدًا= أنه قال: «من زعم أن القراءة مخلوقة فهو جهمي، والجهمي كافر، ومن زعم أنها غير مخلوقة فهو مبتدع، وكل بدعة ضلالة»؛ فكيف يتوهم على أبي عبد الله مثل هذا القول، و أنت تعلم أن الحق لا يخلو من أن يكون في أحد الأمرين؛ وإذ لم يخل من ذلك صار الحق في كفر أو ضلال... وإن كان الوقوف في اللفظ بالقرآن حتى لا يقال فيه مخلوق أو غير مخلوق هو الصواب فما حجتنا على الواقفة في القرآن ولم جعلناهم شكاكًا وجعلناهم ضلالًا، وأكفرهم بعض أهل السنة، وأكفر من شك في كفرهم؛ هل الأمر في ذلك وفي هذا إلا واحد؟!**

وهذه المقولة التي حاول ابن قتيبة أن يكذبها مروية عن عدد من أصحاب ابن حنبل، ومنهم من نسبها له. وهم حسب رواية الخلال في كتاب **السنة**[10]:

1. إسحاق بن حنبل [210/2].
2. عبد الوهاب الوراق [208/2-209].
3. أبو يوسف يعقوب (؟) [211/2].

(10) الإحالات التالية هي لكتاب السنة للخلال.

4. محمد بن سهل بن عسكر [211/2].
5. عبد الله بن أيوب المخرمي [212/2].
6. أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الخراساني (ابن راهويه) [212/2].
7. العباس بن محمد الدوري [214/2].
8. محمد بن إسحاق الصاغاني [214/2].
9. هارون بن سفيان المستملي [215/2].
10. أبو يوسف يعقوب ابن أخ معروف الكرخي (3؟) [216/2].
11. أبو حمدون المقرئ [217/2].
12. أبو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب [219/2].

إضافة إلى أن ابن جرير الطبري نقل عن أبي إسماعيل الترمذي، أحد أصحاب ابن حنبل [ابن أبي يعلى- الطبقات: 260/2]؛ أنه ذكر أنه سمعه يحكم على اللفظية المثبتة بأنهم جهمية، ثم علق ابن جرير الطبري على كلامه بأنه سمع جماعة من أصحابه لا يحفظ أسماءهم[11] يذكرون عن ابن حنبل أنه كان يقول: «**من قال: لفظي بالقرآن مخلوق؛ فهو جهمي، ومن قال: هو غير مخلوق؛ فهو مبتدع**» [الطبري- الصريح: 37]. وهذا نقله الصابوني عن ابن جرير الطبري [الصابوني- العقيدة: 171]، وأيضًا فهذا ما ينسبه أبو بكر الآجري وابن بطة لابن حنبل [الآجري- الشريعة: 246/1-247؛ ابن بطة- الإبانة: 118/2]. فتحقق هذا الحكم عن ابن حنبل ثابت؛ إلا أن ابن قتيبة مضطر لتكذيب ما يروى عنه؛ لكونه لا يوافق ما يرمي إليه من تقرير أن ألفاظنا بالقرآن مخلوقة.

والعجب هنا أن ابن تيمية لم يتعقب نقل أبي الحسن الأشعري عن أهل السنة وأصحاب الحديث من أنهم حكموا على كل من اللفظية المثبتة واللفظية النفاة بأنهم مبتدعة [261/1][12]! لأن هذا لا يعكس أبدًا موقف ابن حنبل وأصحابه، من تجهيم اللفظية المثبتة، وتبديع اللفظية النفاة، وهم طيف واسع من أهل الحديث لا يمكن أن يتجاهل موقفهم. وقد ذكر أبو حاتم الرازي أن ابن حنبل

(11) ظن كل من محقق صريح السنة ومحقق عقيدة السلف وأصحاب الحديث أن هذا من كلام أبي إسماعيل الترمذي! والأقرب أنه من كلام ابن جرير الطبري كما يدل عليه نقل هبة الله اللالكائي عنه [اللالكائي- الشرح: 392/1/2]، وهو ما فهمه ابن تيمية أيضًا [261/1].

(12) ظن محمد رشاد سالم أن ما يحيله ابن تيمية لأبي الحسن الأشعري هو قوله المذكور في ص602 من كتاب مقالات الإسلاميين! والوقع أن هذا ليس هو ما يريده ابن تيمية، وإنما هو يقصد كلام أبي الحسن الأشعري لما سرد مقالة أصحاب الحديث وأهل السنة، ونص كلامه، الموافق لإحالة ابن تيمية؛ هو: «**ويقولون إن القرآن كلام الله غير مخلوق، والكلام في الوقف واللفظ من قال باللفظ أو بالوقف فهو مبتدع عندهم، لا يقال اللفظ بالقرآن مخلوق ولا يقال غير مخلوق**» [الأشعري- المقالات: 292].

حكم على اللفظية المثبتة بأنهم جهمية [اللالكائي- الشرح: 203/1/1]. والموقف الصحيح، لهذا الطيف الواسع من أهل الحديث؛ هو ما نقله ابن تيمية عن ابن جرير الطبري من كون ابن حنبل حكم على اللفظية المثبتة بأنهم جهمية وحكم على اللفظية النفاة بأنهم مبتدعة؛ لكن يستغرب منه عدم تعقب حكاية أبي الحسن الأشعري، وهو يتعقبه في مواضع عندما يرى أنه يخطئ فيما ينسبه لأهل الحديث، أو يقصر في حكاية الخلاف فيما بينهم، وقد جعل ابن تيمية منها مسألة اللفظ [ابن تيمية- التسعينية: 1032-1031/3]! ولا يعني هذا عدم وجود أناس من أهل الحديث يحكمون على كلا الموقفين بالبدعة، وإنما القصد أن حكاية أبي الحسن الأشعري قاصرة، لا ينبغي أن تذكر في سياق تحرير موقف ابن حنبل وأصحابه؛ لكن إذا علمنا أن ابن تيمية يرى أن للجهمية، أو المصرحين بخلق القرآن؛ حضورًا في مسألة اللفظ، وأن نظرته للكرابيسي مختلفة عن نظرة ابن حنبل؛ أمكن تفهم توظيفه نقل أبي الحسن الأشعري السابق.

فجملة النصوص والمواقف السابقة تدل على أمر واحد، وهو أن ابن حنبل لم يتصور موقف اللفظية المثبتة؛ لذا اختلف حكمه عليهم عن حكمه على اللفظية النفاة، وكانت لديه مشكلة مع ذات القول؛ لا لكونه قولًا مجملًا يشتمل على حق وباطل؛ وإلا لما دعا على نعيم بن حماد، الذي توفي في الحبس لأجل رفضه أن يقول بخلق القرآن بسبب ما ذُكر له من أنه يقول بأن لفظه بالقرآن مخلوق؛ بعدم المغفرة!

ثالثًا: الاعتماد على رواية وحيدة في تحرير موقف ابن حنبل:

إن من أظهر الإشكالات في خطاب العلماء السابقين في سياق تحرير مذاهب من تقدمهم هو ممارسة الانتقاء في اختيار نصوصهم للخروج بموقف نهائي لهم تجاه القضية التي يتناولونها. والدوافع لهذه الممارسة متعددة؛ منها محاولة مطابقة مواقف المتقدمين لقراءة هؤلاء المتأخرين. وابن تيمية ليس سالمًا من الوقوع في هذه الإشكالية، بل تظهر في معالجته لبعض الآراء المنسوبة للسابقين. وفي هذا السياق يلاحظ أن ابن تيمية أشار لثلاث مقولات لابن حنبل؛ وجه اثنتين منها إلى سياق آخر مختلف عما وردت فيه، وهي مقولة: «**اللفظية جهمية**»، ومقولة: «**افترقت الجهمية على ثلاث فرق**». وقد جعل ابن تيمية هاتين المقولتين تتجهان إلى من يفترض لهم حضورًا في قضية اللفظ، وهم الجهمية الذين يدخلون في قولهم: «**لفظي بالقرآن مخلوق**» نفس الكلام المسموع [260/1]، وقد تقدم نقد هذا السرد وأنه لا يعدو كونها سردًا متخيلًا. ولا أدل على ذلك من تفرقة ابن حنبل نفسه بين من قال: «**القرآن**

مخلوق»، وبين من قال: «**ألفاظنا بالقرآن مخلوقة/لفظنا بالقرآن مخلوق**»، وقد ورد هذا عنه في سبع روايات؛ عن أبي طالب المشكاني والحسن بن الصباح البزار وأبي زرعة الرازي وصالح وحنبل بن إسحاق وأبي بكر المروذي وأحمد بن حازم [صالح- المحنة: 173؛ الخلال- السنة: 2/43-44؛ ابن بطة- الإبانة: 2/89-90؛ ابن أبي يعلى- الطبقات: 2/59]؛ فلو كان هؤلاء اللفظية يدخلون الملفوظ المسموع في قولهم لما كان لتمييزهم عن الفرقة الأولى التي تقول بخلق القرآن أي معنى؛ لأنهم فرقة واحدة!

ثم ذكر ابن تيمية تبديع ابن حنبل لمن قال لفظه بالقرآن غير مخلوق [1/261]. وأشار هنا، بعد أن حرر المسألة كلاميًا؛ للرواية الوحيدة التي اعتمد عليها، في هذا المقام؛ وفيها قيد مهم، وهي قول ابن حنبل: «**من قال: لفظي بالقرآن مخلوق -يريد به القرآن- فهو جهمي**» [1/265]، ثم ذكر أن ابن حنبل يقول: «**القرآن حيث تصرف كلام الله غير مخلوق**»، وهذا رواه عنه الخلال باللفظ نفسه [الخلال- السنة: 2/190]؛ ولفظ: «**القرآن حيث تصرف غير مخلوق**» [الخلال- السنة: 2/205]، ولفظ: «**القرآن كلام الله غير مخلوق حيث تصرف**» [الخلال- السنة: 2/202]، ولفظ: «**القرآن كلام الله غير مخلوق على كل جهة وعلى كل حال وحيث تصرف**» [الخلال- السنة: 2/204].

وهذه الرواية التي ورد فيها قيد «**يريد به القرآن**» هي التي اعتمد عليها ابن تيمية لكي يخرج بأن ابن حنبل يعي التفريق بين اللفظ بمعنى الملفوظ وبمعنى التلفظ؛ فيكون إطلاق أن اللفظ بالقرآن مخلوق يتناول هذا وهذا [1/264]. إلا أن هذه الرواية التي ورد فيها هذا القيد لا توجد فيما وصل إلينا من التراث الحنبلي المبكر والمتقدم، ولم يذكرها أحد على هذه الصيغة قبل ابن تيمية بحسب بحثي؛ عدا رواية رواها البيهقي احتوت على هذا القيد: «**يريد به القرآن**»، مع اختلاف الحكم من «**فهو جهمي**» إلى «**فهو كافر**» [البيهقي- الأسماء: 2/683-684؛ الاعتقاد: 115]. لذا فإن هذا الاختلاف في الحكم يمنع من افتراض أن ابن تيمية استند إلى ما رواه البيهقي؛ لعدم تطابق الروايتين تمامًا. لكن لا بد من دراسة هذه الرواية التي ذكرها البيهقي، والنظر في صحة تحققها التاريخي عن ابن حنبل؛ لأنها تخدم الفكرة التي يسعى ابن تيمية لتقريرها، بغض النظر عن الاختلاف في الحكم؛ فهو غير مؤثر هنا.

فقد روى البيهقي في كتابيه **أسماء الله جل ثناؤه وصفاته**، و**الاعتقاد** بإسناده رواية نسبها لعبد الله، وفيها ما يفيد أن التفصيل في المسألة كان حاضرًا في وعي ابن حنبل، ويمكن ادعاء أنها هي مستند ابن تيمية في تحريره لموقف ابن حنبل من مسألة اللفظ؛ لكن دون جزم بذلك؛ بسبب اختلاف الحكم الواقع في رواية البيهقي عن الحكم الواقع في نقل ابن تيمية كما سيأتي عرض ذلك في جدول مستقل. وهنا جدول يوضح إسناد البيهقي لهذه الرواية، وهو إسناد واحد؛ مع تعليقه عليها في كتابيه:

الرواية	تعليق البيهقي	الإحالة
سمعت أبا عمرو محمد بن عبد الله البسطامي يقول: سمعت أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي يقول: سمعت عبد الله بن محمد بن ناجية يقول: سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل يقول: سمعت أبي يقول: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق -يريد به القرآن- فهو كافر.	فهذا تقييد حفظه عنه ابنه عبد الله، وهو قوله: «**يريد به القرآن**» قد غفل عنه غيره ممن حكى عنه في اللفظ خلاف ما حكينا، حتى نُسب إليه ما تبرأ منه فيما ذكرنا.	[البيهقي- الأسماء: 683/2-684].
وسمعت أبا عمرو الأديب يقول: سمعت أبا بكر الإسماعيلي يقول: سمعت عبد الله بن محمد بن ناجية يقول: سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل يقول: سمعت أبي يقول: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق -يريد به القرآن- فهو كافر.	فإنما أنكر قول من تذرع بهذا إلى القول بخلق القرآن، وكان يستحب ترك الكلام فيه لهذا المعنى، والله أعلم.	[البيهقي- الاعتقاد: 115].

يلاحظ هنا أن البيهقي أسند هذه الرواية لعبد الله، وهو لن يخرجها إلا في كتاب مخصص بالمسائل العقدية، ولا يوجد كتاب له في هذا الموضوع إلا كتاب **السنة**. ولحسن الحظ أن هذا الكتاب وصل إلينا كاملًا عن عدة نسخ [آل حمدان- 2020: 12]؛ ولا توجد فيه أي رواية فيها هذا التقييد بلفظه، بل توجد رواية مشابهة في صيغتها للرواية التي ذكرها البيهقي؛ لكن دون ذكر هذا التقييد، وأيضًا مع اختلاف الحكم. وهذا جدول مقارن بين الروايتين:

الرواية	الإحالة
سمعت أبي -رحمه الله- يقول: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي.	[عبد الله- السنة: 92].
... سمعت أبي يقول: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق -يريد به القرآن- فهو كافر.	[البيهقي- الأسماء: 683/2-684؛ الاعتقاد: 115].

وهذه الرواية رواها الخلال عن عبد الله دون ذكر هذا القيد مع الاتفاق في الحكم «**فهو جهمي**» [الخلال- السنة: 183/2]. كما توجد رواية أخرى في كتاب **السنة** لعبد الله ورد فيها قيد مختلف عن القيد الوارد في رواية البيهقي، وهو: «**يريد به مخلوق**»؛ لكنها في سياق القرآن نفسه لا في سياق مسألة اللفظ، وإن كان عبد الله والخلال من بعده ذكراها في الباب المخصص لمسألة اللفظ. وهذا جدول يوضح حال هذه الرواية:

الرواية	الإحالة
سمعت أبي -رحمه الله- يقول: كل من يقصد إلى القرآن بلفظ، أو غير ذلك؛ يريد به مخلوق؛ فهو جهمي.	[عبد الله- السنة: 93].
وأخبرنا عبد الله بن أحمد قال: وسمعت أبي يقول: كل من قصد إلى القرآن بلفظ أو غير ذلك فهو جهمي.	[الخلال- السنة: 183/2].
وأخبرنا عبد الله بن أحمد قال: سمعت أبي يقول: من قصد إلى القرآن بلفظ، أو غير ذلك؛ يريد مخلوقًا؛ فهو جهمي.	[الخلال- السنة: 190/2].

يلاحظ هنا أن عبارة ابن حنبل عامة عن القرآن نفسه؛ فهو لا يتحدث عن مسألة اللفظ، وإنما يتحدث عن أي شخص يوجه أي لفظ إلى القرآن نفسه ويريد منه أنه مخلوق؛ فيكون جهميًا. وأمر آخر، وهو اختلاف صياغة التقييد بين رواية عبد الله ورواية البيهقي؛ فرواية عبد الله ورد فيها: «**يريد به مخلوق**»، أما رواية البيهقي فورد فيها: «**يريد به القرآن**»؛ فهذا فرق مؤثر، ولا يمكن يدعى أن معنى الروايتين واحد، أو يؤديان إلى دلالة واحدة؛ لأن اللفظية المثبتة مصرحون بأن لفظهم بالقرآن مخلوق، فما معنى قول ابن حنبل بعد ذلك لو كان يقصدهم: «**يريد به مخلوق**»؟ حيث إن قيد «**يريد به القرآن**» يتجه إلى مقولة «**لفظي بالقرآن مخلوق**»؛ لأن اللفظ يحتمل التلفظ والملفوظ؛ فلا بد من الاستفسار

عن إرادة الملفوظ (= القرآن) من هذا الإطلاق. وأما قيد «**يريد به مخلوق**» فهو يتجه إلى التعبير عن القرآن نفسه بلفظ ما؛ فكيف يحمل على مقولة «**لفظي بالقرآن مخلوق**» وفيها التصريح بالمخلوقية؟! فيصعب أن توجه هذه الرواية التي ذكرها عبد الله للفظية المثبتة؛ لتصريحهم بأن ألفاظهم بالقرآن مخلوقة، والاستفسار المقبول عن قولهم يتوجه إلى ما يريدون به من مخلوقية ألفاظهم، هل يريدون الملفوظ أو التلفظ؟ لذا فورود قيد «**يريد به القرآن**» منطقي في هذا السياق؛ لكن مع تصريحهم بأن اللفظ مخلوق؛ فلا يتوجه لهم هذا القيد الوارد في رواية عبد الله «**يريد به مخلوق**». والغريب أن عبد الله الجديع (= الجديع فيما سيأتي)، في كتابه المخصص لصفة الكلام؛ حمل هذه الرواية على هذا المعنى؛ فقال: «**ولم يجهم الإمام أحمد من أراد باللفظ فعل القارئ وصوته الذي هو مخلوق، ولذا أبان عن ذلك بقوله الذي رواه عنه ابنه عبد الله: كل من يقصد إلى القرآن بلفظ، أو غير ذلك؛ يريد به مخلوق؛ فهو جهمي**» [الجديع- 2009: 237-238]! وهذا فهم خاطئ للرواية؛ لأن اللفظية المثبتة مصرحون بأن ألفاظهم مخلوقة، فما معنى هذا القيد إذن «**يريد به مخلوق**»؟ فقد تحمل هذه الرواية على من يصف القرآن بالحدوث مثلًا؛ فهذا محتمل. مع ملاحظة أمر، وهو أن ابن تيمية لم يعتمد على هذه الرواية التي ذكرها عبد الله في تحرير موقف ابن حنبل في مسألة اللفظ في هذا السياق.

يأتي هنا سؤال مهم، وهو من أين أتى البيهقي بهذا القيد: «**يريد به القرآن**»؟ يجب أن يلاحظ هنا أمران؛ الأول أشعرية البيهقي، والخلاف الواقع بين الحنابلة والأشعرية في صفة الكلام وما تفرع عنها من مسألة التفرقة بين التلاوة والمتلو والقراءة والمقروء؛ حيث يرى الحنابلة أن القراءة هي المقروء والتلاوة هي المتلو بخلاف الأشعرية [أبو يعلى- المختصر: 236-238؛ ابن الزاغوني- الإيضاح: 412؛ الشهرستاني- الملل: 339/1-340؛ ابن حمدان- النهاية: 36]، وتحقق هذا الرأي قديم في مجتمع أهل الحديث؛ إذ يُنسب لأحمد بن صالح المصري وهو من طبقة ابن حنبل [ابن منده- اللفظ 2: 79؛ الذهبي- السير: 177/12]. والأمر الآخر هو أحد رجال سند روايته؛ حيث ورد في إسناد البيهقي ذكر أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي، وهو أحد المحدثين المائلين لطريقة أبي الحسن الأشعري بحسب ثقة الدين ابن عساكر؛ لكن جمال الدين ابن المبرد الحنبلي لا يسلم له بكونه من الأشعرية [ابن عساكر- التبيين: 375-377؛ ابن المبرد- الجمع: 174]، وروى ثقة الدين ابن عساكر عنه -على الشك- ثناء على أبي الحسن الأشعري [ابن عساكر- التبيين: 156]، ونرى أن أبا بكر الإسماعيلي يستخدم تعابير المتكلمين في النفي في معتقده [الإسماعيلي- الاعتقاد: 37، 43]. الأمر اللافت للنظر هنا أن أبا بكر الإسماعيلي في كتابه **اعتقاد أهل السنة** عبر بالقيد نفسه الواقع في الرواية المنسوبة لعبد الله عند البيهقي من طريقه! وهذا جدول مقارنة لذلك:

النص	الإحالة
ومن قال بخلق اللفظ بالقرآن -يريد به القرآن- فقد قال بخلق القرآن.	[الإسماعيلي- الاعتقاد: 40].
... سمعت أبي يقول: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق -يريد به القرآن- فهو كافر.	[البيهقي- الأسماء: 683/2-684؛ الاعتقاد: 115].

فالاحتمال قائم على أن هذا القيد «**يريد به القرآن**» من إدراج أبي بكر الإسماعيلي على الرواية الواقعة في كتاب **السنة** لعبد الله، مع تغيير الحكم من «**جهمي**» إلى «**كافر**». ثم ليدقق النظر في تعليق البيهقي في كتاب **أسماء الله جل ثناؤه وصفاته** على هذه الرواية: «**فهذا تقييد حفظه عنه ابنه عبد الله، وهو قوله: «يريد به القرآن» قد غفل عنه غيره ممن حكى عنه في اللفظ خلاف ما حكينا حتى نُسب إليه ما تبرأ منه فيما ذكرنا**»؛ فكيف يغفل غير عبد الله من الرواة عن ابن حنبل عن ذكر هذا القيد لو كان حاضرًا في وعي ابن حنبل؟ ولماذا لم يكرره في عامة الروايات المنقولة عنه لو كانت هذه مشكلته مع اللفظية المثبتة؟ ولماذا أطلق ذمهم وقبح قولهم من كل وجه لو كان هذا القول يحتمل معنى صحيحًا عنده؟

الواقع أن ما يدعيه البيهقي هو محاولة معالجة إشكالية نصوص ابن حنبل في اللفظية المثبتة التي لا تتسق أبدًا مع مذهب الأشعرية؛ لا في صفة الكلام ولا في مسألة خلق أفعال العباد[13]. وهذا يعطي مؤشرًا بكون ثمة تصرف طال الرواية الواقعة في أصل كتاب **السنة** لعبد الله بإدراج هذا القيد «**يريد به القرآن**»، مع تغيير الحكم من «**فهو جهمي**» إلى «**فهو كافر**»! مع الأخذ بعين الاعتبار أن البيهقي نفسه في الكتاب الذي أفرده في مناقب ابن حنبل ينسب رواية له بأنه قال: «**لفظي بالقرآن مخلوق**» [ابن تيمية- المجموع: 364/12][14]! وما من شك في اختلاق هذه الرواية؛ لمعارضتها ما تواتر عن

(13) اللافت للانتباه هنا أن فخر الدين ابن المعلم القرشي، في رده على ابن تيمية والحنابلة؛ يستند إلى الرواية التي ذكرها البيهقي لتحرير موقف ابن حنبل، ويُكذب الرواية التي نقلها عبد الله عن والده في تجهيم من يقول بمخلوقية التلاوة والألفاظ! وليس هناك إمكانية في تكذيب ما رواه عبد الله؛ لثبوت كتاب «**السنة**» له، ولأن ابن بطة وأبا طاهر القطان نقلا عنه الرواية نفسها مع تصرف لا يؤثر في موقف ابن حنبل من المسألة؛ إضافة إلى تلك الروايات المتكاثرة في المصادر المبكرة والمتقدمة عن ابن حنبل التي تدور حول معنى رواية عبد الله. وفخر الدين ابن المعلم القرشي لم يكن مميزًا لمذهب ابن تيمية في صفة الكلام وفروعها عن مذهب الحنابلة؛ فظن أن ابن تيمية يوافق الحنابلة في كون القراءة هي المقروء؛ لذا أورد عليه رواية البيهقي المقيدة، مع أن ابن تيمية نفسه، كما سبق؛ يستند إلى رواية مطابقة لها إلا في الحكم، وهو فرق غير مؤثر في أصل المسألة؛ لكن يجب أن ننتبه إلى أن مأخذ التفريق مختلف بينهما [ابن المعلم- النجم: 95/1، 114-115].

(14) يجب أن يلاحظ السياق الذي وردت فيه رواية البيهقي؛ فهو قد أخرجها في «**باب الفرق بين التلاوة والمتلو**»، وأورد قبل إيرادها روايتين عن ابن حنبل في إنكار مقولة اللفظية النفاة ثم فرع البيهقي من هاتين الروايتين براءة ابن حنبل من مخالفة =

ابن حنبل من تجهيم من أطلق هذا القول[15].

وقد اعتمد الجديع على رواية البيهقي الآنفة لتحرير موقف ابن حنبل؛ فقال [الجديع- 2009: 238]:

فاحترز بقوله: «يريد به القرآن» عن تكفير من قال: «لفظي بالقرآن مخلوق» ويريد به حركته وصوته به، لا نفس الكلام الملفوظ المقروء، مع أن إطلاق هذا اللفظ لما كان فيه إيهام القول بخلق الملفوظ الذي هو كلام الله؛ وجب الكف عنه كلية لأجل ذلك.

ولم يتنبه الجديع إلى أن هذا القيد مدرج في هذه الرواية؛ لكنه اغتر بصحة إسنادها! كما استفاد من هذه الرواية ليجعلها ذريعة إلى أن موقف البخاري من مسألة اللفظ يوافق موقف ابن حنبل [الجديع- 2009: 273]! وسيأتي نقد هذا.

وأما عن النقل الذي أورده ابن تيمية عن ابن حنبل؛ فهو مشابه لكلا الروايتين الواقعتين في كتاب **السنة** لعبد الله ولما رواه البيهقي عنه؛ لكن ثمة اختلاف بين النقل الذي أورده مع تلك الروايتين من جهتين؛ من جهة التقييد؛ حيث يتفق نقل ابن تيمية مع رواية البيهقي في هذا، ومن جهة الحكم؛ حيث يتفق نقل ابن تيمية مع رواية عبد الله في هذا. وهنا جدول مقارنة بين الروايات الثلاث:

= مذهب أصحابه الأشعرية، وأعقب ذلك بذكر الرواية التي ورد فيها هذا التقييد [البيهقي- الأسماء: 669/2، 681-683]. والبيهقي هنا يسعى إلى تصوير ابن حنبل على موقف هو ليس عليه؛ ولا أدل على ذلك من تجاهله تلك الروايات المتكاثرة عنه في تجهيم اللفظية المثبتة، وهي تشكل على مذهب الأشعرية. وإن كان البيهقي يريد يستنبط من إنكار ابن حنبل على اللفظية النفاة أنه يفرق بين التلاوة والمتلو فبإمكان أي شخص آخر أن يستنبط من إنكاره لقول الكرابيسي بأنه لا يفرق بين التلفظ والملفوظ؛ لأنه قال في إنكار قول الكرابيسي: «**وما ينفعه وقد نقض كلامه الأخير كلامه الأول حين قال: لفظي بالقرآن مخلوق**»، وكلام الكرابيسي الأخير هو: «**لفظي بالقرآن مخلوق**»، وكلامه الأول: «**إن القرآن كلام الله غير مخلوق من كل الجهات**».

(15) ورد في كتاب السنة للخلال رواية تشعر بوجود أناس ينسبون لابن حنبل أنه يقول بأن لفظه بالقرآن مخلوق! وهي: «**قال ابن الوليد: فهؤلاء -يعني الجهمية اللفظية- الذين قالوا: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، ويزعمون أن إمامهم أحمد بن حنبل، ويظهرون خلافه، فمن جهم من قال: لفظي بالقرآن مخلوق إلا أحمد بن حنبل حتى انتشر في الآفاق وقبل الناس قوله؟! فالذي جهم من قال: لفظي بالقرآن مخلوق هو أنكر على من قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق، وقال: ما سمعت عالمًا قال هذا!**» [الخلال- السنة: 198/2]. فهنا احتمالان: أن ابن الوليد يقصد مثل ابن قتيبة، الذي كذب ما تواتر نسبته لابن حنبل من تجهيم اللفظية المثبتة وتبديع اللفظية النفاة، وإما يكون وقع سقط في هذه الرواية؛ فيكون الكلام: «**قال ابن الوليد: فهؤلاء -يعني الجهمية اللفظية- الذين قالوا: ألفاظنا بالقرآن <غير> مخلوقة، ويزعمون أن إمامهم أحمد بن حنبل، ويظهرون خلافه... إلخ**»، والسبب هو تواتر تجهيم ابن حنبل للفظية المثبتة؛ ما يجعل هناك صعوبة في وجود من ينسب هذا القول له، فهو نظير أن ينسب له القول بأن القرآن مخلوق! لكن الإشكالية في صحة هذا التقدير هو وصفهم بأنهم «**الجهمية اللفظية**»؛ مع أنه وقع في هذا الباب المخصص للرد على اللفظية النفاة وصفهم بأنهم «**لفظية**»؛ لكن دون «**جهمية**» [الخلال- السنة: 207/2]. وهذا الوصف يرفع احتمال وجود سقط.

النص	الإحالة
سمعت أبي -رحمه الله- يقول: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي.	[عبد الله- السنة: 92].
... سمعت أبي يقول: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق -يريد به القرآن- فهو كافر.	[البيهقي- الأسماء: 683/2-684؛ الاعتقاد: 115].
من قال: لفظي بالقرآن مخلوق -يريد به القرآن- فهو جهمي.	[ابن تيمية- الدرء: 265/1؛ الجامع: 22/7].

فالنقل الذي ذكره ابن تيمية يتفق مع رواية عبد الله من جهة الحكم «**فهو جهمي**» ويختلف معها بذكر القيد «**يريد به القرآن**»، ويتفق مع الرواية التي ذكرها البيهقي من جهة القيد «**يريد به القرآن**»؛ لكنه يختلف معها من جهة الحكم «**فهو كافر**»، وهذا جدول يوضح ذلك:

نقل ابن تيمية	جهة الاتفاق	جهة الاختلاف
من قال: لفظي بالقرآن مخلوق -يريد به القرآن- فهو جهمي.	فهو جهمي = عبد الله.	يريد به القرآن × عبد الله.
	يريد به القرآن = البيهقي.	فهو كافر × البيهقي.

وابن تيمية ذكر هذه الرواية في كتابين من كتبه؛ إلا أنه لم ينسبها إلى مصدر معين، فلم يقل: أخرجها عبد الله، أو الخلال، أو... إلخ. وهذه الرواية ذكرها تلميذه الذهبي؛ لكنه هو الآخر لم ينسبها لأحد ولم يذكر لها إسنادًا، والمرجح أن ابن تيمية مصدره فيها [الذهبي- السير: 288/11، 510، 100/13؛ العلو: 1170/2؛ التذكرة: 748/2].

الحقيقة أنه لولا اختلاف الحكم الواقع في نقل ابن تيمية عن الواقع في رواية البيهقي لأمكن ادعاء أن مصدر ابن تيمية في هذه الرواية هو البيهقي؛ لكن لا يمكن الجزم بذلك في ظل هذا الاختلاف. إلا أن غياب مثل هذه التقييدات عن الروايات المنقولة عن ابن حنبل في مسألة اللفظ، وهي كثيرة؛ مفيد للدلالة على أنه لم يتصور المسألة على هذا النحو الذي يفترضه ابن تيمية! وإلا لأكثر من الإشارة لهذا القيد في الروايات عنه؛ حتى لا يدفع أحدًا إلى تكفير أو تجهيم من لا يعتقد بمخلوقية الملفوظ المسموع!

إلا أنه توجد رواية أخرى، قد تكون مستندًا لقراءة ابن تيمية؛ وهي ما رواه الحاكم من أن ابن حنبل، قال بعد أن سأله فوران عمن يفرق بين اللفظ والمحكي: «**القرآن كيف تصرف في أقواله و أفعاله فغير مخلوق، فأما أفعالنا فمخلوقة. قلت: فاللفظية تعدهم يا أبا عبد الله في جملة الجهمية؟ فقال: لا؛ الجهمية الذين يقولون: القرآن مخلوق**» [الذهبي- السير: 291/11].

ولا شك في كون هذه الرواية مختلقة؛ لمعارضتها ما تواتر عن ابن حنبل من تقسيمه الجهمية إلى ثلاث فرق، وجعل منهم اللفظية المثبتة [صالح- المحنة: 173؛ الخلال- السنة: 43/2-45؛ ابن بطة- الإبانة: 89/2-90؛ ابن أبي يعلى- الطبقات: 59/2]، ويقرره حرب الكرماني من بعده مضيفًا تكفير من لم يكفر هذه الفرق الثلاثة [حرب- السنة: 52-53]! وسيكرره من بعده ابن بطة مقررًا بأنه هو مذهبه واتبع فيه أئمته واقتدى بشيوخه وأنه قول ابن حنبل [ابن بطة- الإبانة: 118/2]؛ إضافة إلى أن ابن حنبل يجعل قول اللفظية المثبتة هو قول الجهم بن صفوان وأن الجهمي كافر [ابن هانئ- المسائل: 154/2؛ الخلال- السنة: 187/2]، ومبالغته في ذمهم؛ حيث جعلهم شرًا من الواقفة [عبد الله- السنة: 92]، ومرة جعلهم هم والواقفة شرًا من الجهمية [عبد الله- السنة: 93]، ومرة اقتصر على كون اللفظية المثبتة شرًا من الجهمية [أبو داود- المسائل: 363؛ الخلال- السنة: 183/2، 186]، وكما بارك تفرقة بين زوجين لأجل أن الزوج يقول بقول اللفظية المثبتة [ابن بطة- الإبانة: 116/2]، ومنع من الصلاة خلفهم وأمر من صلى بإعادة الصلاة [صالح- المحنة: 171]، ونص على كونهم جهمية ونفى كونهم مسلمين عنده [الخلال- السنة: 193/2]! فطبيعي بعد ذلك أن نجد أحد الآخذين عن ابن حنبل، وهو أبو علي الحسين بن علي، يذكر في كتاب **السنة** أن اللفظية زنادقة هذه الأمة [ابن أبي يعلى- الطبقات: 382/1]، والحكم بالزندقة على اللفظية المثبتة مروي عن ابن حنبل [ابن بطة- الإبانة: 90/2]! فيستغرب بعد ذلك قول ابن تيمية إن ابن حنبل لا يكاد يطلق القول بتكفير اللفظية المثبتة كما يفعل مع المصرحين بخلق القرآن [ابن تيمية- المجموع: 206/12]! وهذا منقوض بتكفير ابن حنبل للكرابيسي [الخلال- السنة: 181/2؛ الذهبي- التاريخ: 1026/5]، وهو شخص معين. والحقيقة أن مثل هذه الأحكام التي أطلقها ابن حنبل، دون استفسار أو تفصيل؛ تؤكد على أن مشكلته كانت مع ذات القول، وأنه لم يراع التفصيل المدعى فيما بعد للمسألة وإلا لنقل عنه، في المصادر الحنبلية المبكرة والمتقدمة؛ التثبت من حقيقة مقالة اللفظية المثبتة؛ حتى لا يقع في ظلم لأناس لا يختلف معهم في الرأي!

رابعًا: تغير الموقف تجاه الحسين الكرابيسي:

الكرابيسي لا يحظى بأي سمعة جيدة في التراث الحنبلي قبل ابن تيمية؛ فقد حكم عليه ابن حنبل، لأجل قوله باللفظ؛ بالخبث والكفر والتجهم والبدعة وأن قوله هو قول الجهم بن صفوان وأنه خليفة بشر المريسي وأنه صاحب كلام لا يفلح وأمر بالتحذير منه ونفى كونه من أهل العلم أو أنه رآه عند الشافعي أو أنه يعرف الحديث ودعا عليه بالخزي ونهى عن مجالسته ومكالمته وكتابة كتبه ومجالسة من جالسه والصلاة خلف من يقول بقوله [ابن هانئ- المسائل: 154/2؛ عبد الله- السنة: 93-95؛ الخلال- السنة: 179/2-181، 183-185؛ ابن بطة- الإبانة: 106/2، 109، 110، 115، 116، 196؛ الخطيب- التاريخ: 614/8؛ ابن أبي يعلى- الطبقات: 88/1، 149-150، 178، 241-242، 286، 299، 325-326، 461، 200/2، 553؛ ابن الجوزي- المناقب: 203، 212، 561، 630؛ المنتظم: 14/12]، وقد روي عن أحمد بن صالح المصري، من طبقة ابن حنبل؛ أنه وصف الكرابيسي بأنه عدو الله [ابن منده- اللفظ 2: 79]! وينسب الحنابلة للكرابيسي أقوالًا مناقضة لما علم من الإسلام بالضرورة لا يبعد أن تكون مختلقة عليه [ابن أبي يعلى- الطبقات: 84/1-85]، فطبيعي بعد ذلك أن يذكر الكرابيسي عند الحنابلة التالين مع الجهم بن صفوان والمعدودين من الجهمية والكلابية [ابن بطة- الإبانة: 170/2؛ ابن منده- اللفظ 1: 77]. وقد نقل الأنصاري الهروي كلام ابن منده في الكرابيسي مقرًا له؛ لكن وقع عنده «**الشواط**»، وهو تصحيف عن الشراك [الهروي- الذم: 424/4-425]. ويذكر هبة الله اللالكائي أنه وجد في بعض كتب أبي حاتم الرازي، أحد الآخذين عن ابن حنبل [ابن أبي يعلى- الطبقات: 270/2]؛ معتقدًا ورد فيه الأمر بترك النظر في كتب الكرابيسي ومجانبة من يناضل عنه من أصحابه؛ مثل داود الأصفهاني [اللالكائي- الشرح: 202/1/1]! وقد أشار ابن عبد البر إلى هجر الحنابلة للكرابيسي وطعنهم فيه [ابن عبد البر- الانتقاء: 166]. ويذكر الجديع أن الكرابيسي من أسلاف الأشعرية والماتريدية في مسألة اللفظ لاتفاق مقالتهم في هذه المسألة مع زيادة عليه عند الأشعرية والكلابية [الجديع- 2009: 232]! والحقيقة أن اتفاق مقالة الكرابيسي مع مقالة الأشعرية في التفرقة بين التلفظ والملفوظ والتلاوة والمتلو مختلف المنزع تمامًا؛ لاختلافهم في صفة الكلام؛ حيث إن حروف القرآن عند الأشعرية مخلوقة، وهذا لا يقول به الكرابيسي؛ لتصريحه بأن القرآن من كل الجهات غير مخلوق [الذهبي- التاريخ: 1026/5][16]. ثم

(16) ينسب أبو حاتم الرازي إلى الكرابيسي القول بأن القرآن المنزل هو حكاية القرآن وأن ابن حنبل جهمه عليه مع قوله بخلق اللفظ! إلا أن الغريب هنا أنه يجعل معه الجهم بن صفوان وداود الأصفهاني في هذه النسبة [الأصفهاني- الحجة: 192/2]! وهذا في الحقيقة يقلل من قيمة حكايته؛ حيث إنه لا يوجد أي دليل على كون الجهم بن صفوان يقول بالكلام النفسي؛ فهو يوافق المعتزلة في مفهوم =

إن الجديع نفسه ينسب لابن حنبل التفرقة بين الحركة والصوت وبين الكلام الملفوظ المقروء؛ معتمدًا في ذلك على رواية البيهقي وهي لا تثبت عن ابن حنبل كما سبق تبيين ذلك [الجديع- 2009: 238]. وهذا بعينه موقف الكرابيسي كما تدل عليه حكاية أبي بكر المروذي لقوله في كتاب **القصص**؛ فكيف يكون بعد ذلك من أسلاف الأشعرية والماتريدية؟! ولا يمكن ادعاء أن الكرابيسي يقول بخلق القرآن؛ حيث إن أقواله المنقولة في المصادر الحنبلية المبكرة والمتقدمة تدل على تفرقة صريحة منه بين القرآن وبين اللفظ، وهو ما ينسبه أبو الحسن الأشعري كذلك له [الأشعري- المقالات: 602]. ويرى فهد الفهيد أن الكرابيسي هو أول من أظهر القول باللفظ ونشره، وإن كان أخذه عمن قبله [الفهيد- 2005: 328/1]. ولعله يشير إلى بشر المريسي، ولا يوجد دليل على علاقة تتلمذ بين الكرابيسي وبشر المريسي؛ حتى إن أبا القاسم البلخي، وهو معتزلي؛ يجعل الكرابيسي من الحشوية مع ابن حنبل [البلخي- المقالات: 204]!

إلا أن ابن تيمية يخالف هذه الرؤية، ولا يذكر الكرابيسي بوصفه جهميًا، وإنما يجعله هو وداود الأصفهاني من أهل الحديث الذين لا يقولون بخلق القرآن ولا يوافقون ابن كلاب في قوله في صفة الكلام [267/1]، وينص صراحة في موضع بأنه من المعروفين بالسنة والحديث [ابن تيمية- المجموع: 206/12]. مع ملاحظة أن ابن تيمية يعترف بأن علماء السنة قالوا في الكرابيسي كلامًا غليظًا [ابن تيمية- المجموع: 573/12].

لكن يبدو أن تحرير ابن تيمية لمسألة اللفظ على نحو مغاير لما تدل عليه نصوص ابن حنبل المتكاثرة جعله يقرأ الكرابيسي قراءة مغايرة لواقعه في التراث الحنبلي؛ لأن قوله صواب في نظر ابن تيمية؛ لتفرقته بين التلفظ وبين الملفوظ؛ وهو ما ينص عليه الذهبي صراحة؛ حيث يعترف بأن تقرير الكرابيسي للمسألة هو الصواب [الذهبي- السير: 82/12]. إضافة إلى أنه يحتمل أن يكون ابن تيمية تأثر بنظرة ابن حزم، وهو أحد المؤثرين فيه؛ للكرابيسي؛ حيث وصفه بأنه «**أحد الأئمة الأثبات في الحديث والفقه والسنة**» [ابن حزم- الفصل: 475/4]. والسرد الذي قدمه ابن تيمية لمنشأ النزاع في مسألة اللفظ لا يشير إلى الكرابيسي، مع أنه هو مثير هذه المسألة بحسب المصادر المبكرة والمتقدمة، وإنما ابن تيمية يربط منشأ المسألة بالجهمية، ثم يجعل الكرابيسي في الطرف المقابل للفظية النفاة! فطبيعي بعد ذلك أن ينظر له نظرة تختلف عن نظرة ابن حنبل والحنابلة السابقين عليه للكرابيسي.

= صفة الكلام بحسب ما لدينا من مصادر. وأما بالنسبة لداود الأصفهاني فلم تكن مشكلة ابن حنبل معه هي مسألة اللفظ، وإنما لأجل قوله بأن القرآن محدث؛ وهذا بحسب الروايات عن ابن حنبل [البرذعي- الضعفاء: 267-270؛ آل حمدان- 2018: 252/2-254]. وهذا لا يعني أن داود الأصفهاني لم يقل بأن لفظه بالقرآن مخلوق؛ حيث تنسب له هذه المقولة؛ لكن ما هو القول الذي أنكره عليه ابن حنبل؟ بحسب الروايات هو لأجل قوله بأن القرآن محدث، وهذا القول كذلك لم يقل به الكرابيسي بحسب المصادر المتاحة.

ولنلاحظ التطور في الموقف من الرجال في السياق الحنبلي؛ فبينما كان ينظر إلى الكرابيسي وداود الأصفهاني بوصفهما مبتدعة [آل حمدان- 2018: 2/252-254]؛ تغير الحال لدى ابن تيمية ورأى أنهما من المنتسبين لأهل الحديث والسنة، واعتد برأي داود الأصفهاني في بعض مسائل الطلاق [ابن تيمية- الرد: 2/835-840]، ورأى أنه أحد الأئمة المتبوعين [ابن تيمية- المنهاج: 2/106]! وهذا تغير في المواقف من الشخصيات التاريخية في سياق أهل الحديث، وهو نظير تغير الموقف من أبي حنيفة وأصحابه في القرون المتأخرة مقارنة بما هو عليه الحال في القرنين: (2-3هـ/8-9م).

خامسًا: حقيقة موقف البخاري:

البخاري هو أحد المحدثين الذين خاضوا في مسألة اللفظ، ولحسن الحظ أن كتابه **خلق أفعال العباد**، الذي خصصه لهذه القضية؛ وصل إلينا. وهناك محاولات لجعل موقف البخاري من مسألة اللفظ يطابق موقف ابن حنبل! وسرد ابن تيمية السابق يؤدي إلى هذا؛ حيث ذكر أن البخاري أشار لاختلاف طائفتين فيما ترويه عن ابن حنبل [1/266]، وسياق كلامه يشعر بأن موقفهما واحد [1/265-266]. وممن وقع في هذا من المعاصرين الجديع؛ حيث جعل قولهما يعود إلى المنع من إطلاق مقولتي اللفظية المثبتة واللفظية النفاة [الجديع- 2009: 227]؛ لكن مع تدقيق قراءة نص **خلق أفعال العباد** سيتراءى لنا أن هناك اختلافًا كبيرًا بين الموقفين!

فمثلًا نرى أن البخاري يقرر نفس تقرير صاحب الرقعة التي رفضها ابن حنبل لأجل قول صاحبها بأن الحركات مخلوقة [الذهبي- التاريخ: 5/1033]! يقول في ذلك [البخاري- الخلق: 2/102-103]:

> **قال النبي ﷺ لجبريل -حين سأله عن الإيمان- فقال: «تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله». قال: فإذا فعلت ذلك فأنا مؤمن، قال: «نعم»، ثم قال: ما الإسلام؟ قال: «تشهد ألا إله إلا الله و أني رسول الله...» فذكره، قال: فإذا فعلت ذلك فأنا مسلم؟ قال: «نعم». قال أبو عبد الله (= البخاري): فسمى الإيمان والإسلام والشهادة والإحسان والصلاة بقراءتها، وما فيها من حركات الركوع والسجود فعلًا للعبد.**

وقد قرر البخاري قبل هذا الموضع أن حركات العباد وأصواتهم واكتسابهم وكتابتهم مخلوقة [البخاري- الخلق: 2/70]. واللطيف في حال البخاري من قضية اللفظ، الذي يدعي ابن تيمية أنه وأمثاله من أعرف الناس بقول ابن حنبل [ابن تيمية- المجموع: 7/659]= أنه لم يرو عن ابن حنبل، في كتابه **خلق أفعال العباد**؛ شيئًا يتعلق بمسألة اللفظ، مع كثرة نصوصه عنها كما تدل عليه المصادر الحنبلية المبكرة

والمتقدمة؛ عدا كونه لا تعجبه قراءة حمزة [البخاري- الخلق: 277/2]، وهذا مجرد توظيف من البخاري للاحتجاج على مخالفيه الذين لا يفرقون بين القراءة وبين المقروء! بل إن البخاري ينتقد بعض الأدلة التي كان يستدل بها ابن حنبل للرد على اللفظية المثبتة! حيث يقول في ذلك [البخاري- الخلق: 279/2]:

> **واعتل بعضهم فقال:** ﴿حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾.. **قيل له: إنما قال حتى يسمع كلام الله لا كلامك ونغمتك ولحنك؛ لأن الله -عزوجل- فضل موسى -عليه السلام- بكلامه، ولو كنت تُسمع الخلق كلام الله كما أسمع الله موسى -عليه السلام-، لم يكن لموسى -عليه السلام- عليك فضل؛ إذا سمعت كلام الله، وسمع موسى كلام الله... وإن ادعيت أنك تُسمع الناس كلام الله كما أسمع الله كلامه موسى، قال له:** ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ **فهذا دعوى الربوبية؛ إذ لم تميز بين قراءتك وبين كلام الله.**

وهذا الدليل عينه الذي احتج به ابن حنبل للرد على اللفظية المثبتة [عبد الله- السنة: 92؛ الخلال- السنة: 183/2، 186-187، 190، 193؛ ابن بطة- الإبانة: 108/2-111، 115، 117]! وقال ابن حنبل معلقًا على احتجاجه بالآية: «**ولم يقل: حتى يسمع كلامك يا محمد**» [ابن بطة- الإبانة: 109/2][17]! وأيضًا فالبخاري يفرق بين قراءة القارئ وبين القرآن؛ فيجعل الأولى هي العمل [البخاري- الخلق: 91/2، 202]، بينما ابن حنبل يستدل بحديث «**لا يصلح في الصلاة شيء من كلام الناس**» لإبطال قول اللفظية المثبتة [الخلال- السنة: 174/2-175، 183، 185-187]! ويستغرب كيف أن تتم الصلاة بشيء مخلوق إذا قال المرء: إن لفظه بالقرآن مخلوق [الخلال- السنة: 188/2]! لذا هو يحتج بالحديث السابق على التفرقة بين قراءة القرآن وبين كلام الناس! وهذا تصور غريب منه لقول اللفظية المثبتة؛ فهم وإن قالوا بأن ألفاظهم بالقرآن مخلوقة إلا أنهم لا ينفون أن يكون القرآن كلام الله، وقراءتهم للقرآن في الصلاة هو عمل واقع بقدرتهم؛ فيكون مخلوقًا من هذه الحيثية. ومن هنا فالبخاري يحتج

---

(17) قد يظن أن موقف ابن حنبل والبخاري من الآية لا يختلف؛ لاتفاقهما على كون المسموع كلام الله؛ لكن الواقع ليس هكذا؛ فابن حنبل يحتج بالآية على إبطال قول اللفظية المثبتة، والبخاري يبطل دلالتها على قول اللفظية النفاة. ويؤكد هذا فهم ابن حنبل للآية المختلف عن فهم البخاري؛ حيث قال في رواية أبي إسماعيل الترمذي، بعد أن حكم على اللفظية المثبتة بأنهم جهمية واحتج بالآية؛ ما نصه: «**فممن يسمع؟!**» [الطبري- الصريح: 37]! فإن كان يسمع من القارئ، وكلنا لا نسمع القرآن من الله؛ فالقارئ مخلوق بذاته وصفاته؛ فعلى أي شيء يحتج ابن حنبل الآن بالآية لكي يبطل قول اللفظية المثبتة؟! ويلاحظ أنه قال: «**فممن يسمع**» ولم يقل: «**ماذا سمع**»؛ حتى لا يوجه كلامه بأنه يريد أن المسموع هو كلام الله فلا يكون مخلوقًا! بينما البخاري يبطل الاستدلال بالآية؛ ويقرر أن كلام الإنسان ونغمته ولحنه لا يدخل في منطوق الآية، فلا يقال إن لفظ القارئ بالقرآن غير مخلوق. والحقيقة إن مثل هذه النصوص عن بعض الطبقة المتقدمة من أهل الحديث قد تجعلنا نفهم لماذا وجد في المحدثين فيما بعد من كان يقرر أن القرآن مسموع من الله على الحقيقة عند قراءة القارئ! فيبدو أن هذه الآراء لم تأت من فراغ. وعلى أي حال؛ فتحليل هذه الآراء والنظر في جذورها المبكرة بحاجة لبحث آخر.

باختلاف ألسنة الناس وأصواتهم وقراءتهم للرد على من يقول بأن لفظه بالقرآن غير مخلوق [البخاري- الخلق: 157/2]، وأصرح من ذلك أن البخاري بعد أن سرد الأحاديث الآمرة بتزيين القرآن بالأصوات، ووصف رسول الله ﷺ لقراءة أبي موسى الأشعري بأنه أوتي من مزامير آل داود [البخاري- الخلق: 132/2-142]؛ علق بقوله: «**ولا ريب في تخليق مزامير آل داود ونداهم؛ لقوله -عزوجل-:**﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾، **وقال:** ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾»! وهذا أشبه بالتصريح بكون لفظ الناس بكلام الله مخلوقًا.

ويضاف إلى ما سبق أن البخاري لم يُدن مقولة «**لفظي بالقرآن مخلوق**» ولم يذكر رواية واحدة في ذم الكرابيسي! وكان عامة رده يتجه للفظية النفاة؛ لكونهم خالفوا أصلًا من أصول أهل السنة في أفعال العباد. وليقارن هنا مع ما ذكره أبو حاتم الرازي، وهو على خلاف مع البخاري في هذه المسألة؛ عن ابن حنبل من كونه جهم اللفظية المثبتة [اللالكائي- الشرح: 203/1/1]؛ مع أن البخاري لم يذكر في كتابه مقولة واحدة في إدانة موقف اللفظية المثبتة! بل إنه لما سُئل عن مخلوقية اللفظ لم يجب بالحكم على من يقول بالمخلوقية بأنه جهمي، كما يفعل ابن حنبل في عامة نصوصه من إطلاق القول بأنهم جهمية حتى لدرجة تأكيد ذلك بعبارات متعددة، مثل: «**هو كلام جهم، هو كلام جهم، هو كلام جهم، والجهمية يكفرون**» لمقالة أن اللفظ بالقرآن مخلوق [الخلال- السنة: 191/2-192]! وإنما قرر البخاري أن القرآن كلام الله غير مخلوق وأفعال العباد مخلوقة [الذهبي- التاريخ: 158/6-159].

ومن ثمة؛ فادعاء أن موقف البخاري مطابق لموقف ابن حنبل هي قراءة تلفيقية؛ يراد منها تركيب مواقف متباينة. والواقع أن موقف البخاري يتفق مع موقف الكرابيسي؛ الفرق فقط هو في التصريح بمفردة «**لفظي بالقرآن مخلوق**» التي صرح بها الكرابيسي دون البخاري الذي ألمح لها بتقريره للمسألة من جهة كما يقول الذهبي: «**فلوح وما صرح**» [الذهبي- السير: 284/12-285]، ولم يُدنها من جهة أخرى. ولعل السبب يعود إلى اختلاف طبيعة الشخصيتين؛ حيث روى الحنابلة عن الكرابيسي، على فرض ثبوت نقلهم؛ أنه وصف مخالفيه في مسألة اللفظ بأنهم أكفر من اليهود والنصارى [الخلال- السنة: 181/2]! وقد يشهد لهذا ما ذكره ابن عبد البر من أنه كان فيه كبر عظيم [ابن عبد البر- الانتقاء: 165]. ويؤكد هذه القراءة لموقف البخاري حال مسلم بن الحجاج، الذي كان معدودًا من أتباعه في مسألة اللفظ؛ حيث ذُكر أن محمد بن يحيى الذهلي أمر بألا يحضر مجلسه من يقول بأن لفظه بالقرآن مخلوق فقام مسلم بن الحجاج من مجلسه بسبب أنه يظهر قوله باللفظ ولا يكتمه [الذهبي- السير: 460/12، 572]؛ فلو كانت هذه المقولة في حد ذاتها منكرة عند مسلم بن الحجاج، كما هي عند ابن حنبل؛ لما قام من المجلس!

الخاتمة:

لقد سعيت في هذا المقال إلى إثبات أن الانطلاق من المصادر الثانوية في دراسة القضايا التاريخية قد يؤدي إلى فهم غير مطابق للواقع التاريخي في القضية المبحوثة بحسب ما تفرضه نصوص المصادر الأصلية. وقد كان تعاطي ابن تيمية مع مسألة اللفظ أنموذجًا مناسبًا لذلك؛ لا سيما أن هناك حالة اعتماد مطلق على قراءاته التاريخية والبناء عليها حتى فيما يتعلق بالآخر على مستوى الرسائل الجامعية الذي يُفترض فيها التزام المنهج العلمي! وهذا الأمر الثاني بحاجة لرصد وتحليل ودراسة مسبباته الداعية له في الأكاديميات. وعلى أي حال؛ فما قيل هنا عن ابن تيمية؛ بوصفه مصدرًا ثانويًا لمسألة اللفظ التي أثيرت في منتصف القرن: (3هـ/9م)؛ يقال مثله في الشخصيات التاريخية الأخرى التي يكون موقع تراثها بالنظر إلى المسألة المبحوثة مصدرًا ثانويًا؛ كما في حالة أبي الحسن الأشعري بالنسبة لأهل الحديث، وحالة فخر الدين الرازي بالنسبة لأبي الحسن الأشعري... إلخ.

ويمكن التمثيل بأحد الأعمال للدلالة على أثر الانطلاق من المصادر الثانوية في تصور القضايا التاريخية تصورًا غير واقعي؛ وهو كتاب **العقيدة السلفية في كلام رب البرية وكشف أباطيل المبتدعة الردية**، للجديع، ويعد أحد أشهر الكتب التي تناولت موضوع صفة الكلام؛ لكن بقراءة سلفية؛ حيث نص على كونه انتفع كثيرًا بكتب ابن تيمية وأنه ربما حذا حذوه في كثير من المسائل [الجديع- 2009: 50]؛ لذا نجده كرر ما قرره ابن تيمية من كون مسألة اللفظ من ابتداع الجهمية المصرحين بخلق القرآن [الجديع- 2009: 203، 211]، هذا مع إقراره أن أول من عرف عنه أنه أظهر هذه المقالة هو الكرابيسي [الجديع- 2009: 204]! إلا أنه أشار إلى ما روي عن ابن حنبل من كونه بلغه أن بشرًا المريسي كان يقول بمسألة اللفظ [الجديع- 2009: 203]، وهذه الرواية إن صحت هي مجرد تقبيح لقول اللفظية المثبتة من قبل ابن حنبل؛ لأن بشرًا المريسي مصرح دون تردد بأن القرآن مخلوق [الخلال- السنة: 2/23-24، 32، 34]. ولأجل اعتماد الجديع على قراءة ابن تيمية للقضية وقع في إشكال عند عرض آراء المختلفين في مسألة اللفظ؛ حيث قسمهم إلى أربع طوائف؛ **الأولى:** الجهمية الذين تستروا بمسألة اللفظ ومرادهم أن كلام الله مخلوق. وهؤلاء لا وجود تاريخي لهم. **والثانية:** الكلابية الذين أطلقوا أن ألفاظهم بالقرآن مخلوقة، ومرادهم من ذلك أن حروف القرآن لم يتكلم بها الله؛ لأجل قولهم بالكلام النفسي. **والثالثة:** طائفة من أهل الحديث صرحت بأن ألفاظها بالقرآن غير مخلوقة. **والرابعة:** الذين منعوا كلا الإطلاقين ومنهم ابن حنبل والبخاري [الجديع- 2009: 225-227]! والسؤال هنا: أين يضع

الجديع كلًا من الكرابيسي والشراك ضمن هذه الطوائف الأربع وهما رأس اللفظية المثبتة؟ وما الفرق بين الكرابيسي والبخاري مثلًا؛ فهل البخاري جهّم من قال: «**لفظي بالقرآن مخلوق**»؛ حتى يجعل موقفه مثل موقف ابن حنبل[18]؟! فهنا تظهر إشكالية قراءة القضايا التاريخية من المصادر الثانوية التي تقع في انتقاء وتأويل ومراجعة؛ ما يؤدي بالباحث إلى الوقوع في وعي تاريخي غير واقعي/متخيل مخالف لما تفرضه نصوص المصادر الأصلية.

وعلى أي حال؛ فيمكن إجمال التوصيات التي تستنتج من هذا المقال فيما يلي:

1. دراسة الأفكار من مصادرها الأصلية، والبناء عليها، ولا بد قبل ذلك من تصنيفها التاريخي والنوعي، والتفرقة بين ما هو مدون بيد المؤلف نفسه وبين ما هو منقول عنه، وفي الحالة الثانية يجب التثبت من صحة المنقولات؛ لأنها أخبار تاريخية، وكونها وردت في كتب العقائد لا يلزم منه ثبوتها التاريخي.
2. قراءة النصوص قراءة تاريخية؛ بالنظر إلى مدلولها الذي تدل عليه، وملاحظة السياق التاريخي لمثل هذه النصوص؛ بغير لحاظ التوجيهات المذهبية المتأخرة، التي قد تصرف المدلول الظاهر لهذه النصوص لعدة مسوغات، وأن يُفهم النص بحسب ما يدل عليه لفظه وسياقه حتى وإن كان الباحث لا يتقبله.
3. عدم إغفال المصادر الثانوية، وإنما قد يستفاد منها في جهتين في هذا السياق:

أ. ما تحتويه من نصوص عن كتب مفقودة؛ فهنا يكون المصدر الثانوي مجرد وعاء حفظ لنا المصدر الأصلي؛ كما في حالة كتاب **تاريخ الإسلام** للذهبي مع كتاب **القصص** لأبي بكر المروذي.

ب- رصد تطور الآراء، وليلاحظ مثلًا كيف أن الكرابيسي الذي كان من الجهمية في التراث الحنبلي المبكر والمتقدم تحول عند ابن تيمية إلى شخص من أهل الحديث لا يخالفهم في موقفهم من صفة الكلام!

4. تحليل السرديات التي تزخر بها المصادر الثانوية، ومقارنتها بما يتوفر لدينا من مصادر أصلية؛ فإن في هذا تسليط الضوء على التطور التاريخي الذي يقع في المصادر الثانوية.
5. ضرورة اتصاف الباحث بالشجاعة المعرفية؛ إذ إن دراسة القضايا التاريخية بمنهج علمي يراعي

---

(18) ذكر ابن أبي يعلى قصة وقعت للبخاري مع ابن حنبل وفيه تصريحه بتكفير وتجهيم من يقول بأن لفظه بالقرآن مخلوق [ابن أبي يعلى- الطبقات: 259/2]! وما من شك في كون هذه القصة مختلقة؛ لأن البخاري لو كان مصرحًا بهذا الموقف وقت حياة ابن حنبل لما اشتبه أمره ونُسب له قول هو يقول بنقيضه؛ ولوجد هذا الموقف الصريح في تكفير اللفظية المثبتة ومناقضة موقفهم في كتابه الذي أفرده في مسألة اللفظ! لكن يبدو أن متأخري الحنابلة أحبوا أن يكون البخاري في صفهم خلافًا لما وقع له مع أسلافهم.

فيه صاحبه الإجراءات البحثة قد تثير حساسية المجتمع الذي تطبعت في ذهنه صور متخيلة غير صحيحة لهذه القضايا؛ ما يفرض وجود ممانعة من جهة، واتهامات تطال الباحث من جهة أخرى.

6. التحلي بالنزاهة العلمية. وفي سبيل ذلك لا بد أن يدرك الباحث أنه ليس طرفًا في القضايا التاريخية؛ فمسألة اللفظ هي مسألة تفاعل معها مجتمع المحدثين في منتصف القرن: (3هـ/9م)، وليس هكذا الحال مع باحث العصر الحديث، ومن هنا فبإمكانه أن يدرس مواقفهم دراسة علمية في حال لم يقحم نفسه في هذه الخصومات التاريخية كيلا يقع ضحية التحيز المذهبي. ومن هنا يجب على الباحث أن يكون موضوعيًا في دراسة مواقفهم، والموضوعية لا تعني الحيادية في تبني رأي على آخر، وإنما تعني تجنب التحيز السلبي في البحث، ويُعرف التحيز، كما **في معجم العلوم الاجتماعية**؛ بأنه «**تشوه في البحث والتحليل يرجع خصوصًا إلى التصورات المسبقة لدى الباحث؛ لكنه ينتج أيضًا عن علاقات اعتماد غير متوقعة بين المتغيرات المبحوثة أو في طرائق جمع البيانات**» [كالهون- 2022: 194]. والباحث في هذه القضايا هو مؤرخ، والمؤرخ ينبغي أن يكون، كما يذكر غي تويليه وجان تولار: «**خادم الحقيقة**» [تويليه، تولار- 1999: 98].

7. الاستفادة من المناهج الحديثة في البحث العلمي، وخصوصًا المنهج التاريخي؛ لدراسة القضايا التراثية؛ إذ إن مراعاة هذا المنهج تجعل الباحث يتنبه للتطورات التي تجري على المقالات والمواقف، وكيف أن ثمة مواقف اختُلقت في مسألة اللفظ لبعض الاعتبارات المذهبية والاجتماعية؛ مثل ما يُنسب للشافعي من إدانة قول اللفظية المثبتة، وهو توفي قبل أن يحدث جدل في مسألة اللفظ!

8. الاعتماد على النشرات النقدية للنصوص التراثية؛ حيث إن أي سقط أو تغير كلمة قد يؤثر في بناء موقف علمي من الكلام المنقول.

9. على محقق النصوص التراثية أن يكون دقيقًا في عزو المرويات، وأن يبين مدى مطابقة لفظ الرواية التي يذكرها صاحب النص مع المصدر المحال إليه. وسأذكر مثالين يوضحان الإشكالية الناجمة عن التقصير في هذا:

أ. مقولة: «**من قال لفظي بالقرآن مخلوق -يريد به القرآن- فهو جهمي**» عزاها محقق **جامع المسائل** لابن تيمية (22/7) إلى كتاب **السنة** للخلال بتحقيق عطية الزهراني (72/7). ولا توجد

رواية مطابقة لهذا اللفظ لا في هذا الموضع ولا أي موضع آخر من كتاب **السنة** للخلال! كما عزاها محقق كتاب **العلو** للذهبي (1170/2 ح471-2) إلى كتاب **السنة لعبد الله** بتحقيق محمد القحطاني (165/1 ح183). والرواية المحال لها ليست مطابقة لهذه المقولة، وإنما هي: «**كل من يقصد إلى القرآن بلفظ أو غير ذلك يريد به مخلوق فهو جهمي**».

ب. مقولة: «**إن الله لم يزل متكلمًا إذا شاء**» نسبها ابن تيمية لعبد الله بن المبارك وابن حنبل وغير واحد، وقد وثقها محقق الجزء الرابع **للجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح** لابن تيمية (625/4) من **الرد على الزنادقة والجهمية**، و**شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة** (364/2). وهذه المقولة توجد في المصدر الأول [أحمد- الرد: 276]؛ إلا أنها لا توجد منسوبة لأحد في المصدر الثاني في الموضع المحال له، وإنما الموجود هو: «**لم يزل متكلمًا**»[19]، وهي من لفظ هبة الله اللالكائي مع تصريحه بأن القرآن صفة من صفات ذات الله!

10. مناسبة مراجعة الدراسات المعاصرة، وتقديم نقد لها في حال عدم سلوكها المنهجية العلمية في الانطلاق من المصادر الأصلية.

(19) وقع في نسختين من نسخ شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: «**لم يزل به متكلمًا**». وقد ذكر محقق الكتاب أن هذا خطأ، وأن الصواب هو ما ورد في النسخة الثالثة وهو: «**لم يزل متكلمًا**» [اللالكائي- الشرح: 364/1/2 حاشية: 1]. وواضح أن السياق عن القرآن. كما أنه في موضع آخر وصف هبة الله اللالكائي القرآن بأنه من صفات الله القديمة [اللالكائي- الشرح: 249/1/2]؛ ما يرجح ما ورد في النسختين.

البيبليوغرافيا:

المصادر القديمة:

1. [الآجري- الشريعة]: **كتاب الشريعة**، أبو بكر الآجري (ت: 360هـ/970م)، تحقيق: عادل بن عبد الله آل حمدان، دار اللؤلؤة - بيروت، الطبعة الأولى: 1442هـ-2021م.
2. [أحمد- الرد]: **الرد على الزنادقة والجهمية**، أحمد بن محمد بن حنبل (ت: 241هـ/855م)، دراسة وتحقيق: د. دغش بن شبيب العجمي، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء - الرياض، الطبعة الأولى: 1443هـ-2022م. **(= نص مشكوك في نسبته)**.
3. [الإسماعيلي- الاعتقاد]: **اعتقاد أهل السنة**، أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي (ت: 371هـ/981م)، قرأه وعلق عليه: د. جمال عزون، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع-الرياض، الطبعة الثانية: 1431هـ
4. [الأشعري- المقالات]: **كتاب مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، أبو الحسن الأشعري (ت: 336هـ/947م)، عني بتصحيحه: هلموت ريتر، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية-بيروت، الطبعة الرابعة: 2005م.
5. [الأصفهاني- الحجة]: **الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة**، قوام السنة الأصفهاني (ت: 535هـ/1141م)، حقق (جزء 1): محمد بن ربيع المدخلي، دار الراية للنشر والتوزيع-الرياض، الطبعة الأولى: 1411هـ-1990م.
6. [البخاري- الخلق]: **خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل**، محمد بن إسماعيل البخاري (ت: 256هـ/870م)، دراسة وتحقيق: فهد بن سليمان الفهيد، دار أطلس الخضراء للنشر والتوزيع- الرياض، الطبعة الأولى: 1425هـ-2005م.
7. [البرذعي- الضعفاء]: **كتاب الضعفاء والكذابين والمتروكين من أصحاب الحديث**، أبو عثمان البرذعي (ت: 292هـ/904 أو 905م)، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر- القاهرة، الطبعة الأولى: 1430هـ-2009م. **(= نشر بعنوان: سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي)**.
8. [ابن بطة- الإبانة]: **الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة**، ابن بطة العكبري (ت: 387هـ/997م)، تحقيق: عادل بن عبد الله آل حمدان، دار المنهج الأول- الرياض،

الطبعة الأولى: 1436هـ.

9. [البلخي- المقالات]: **كتاب المقالات ومعه عيون المسائل والجوابات**، أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي (ت: 319هـ/931م)، حققه: أ.د. حسين خانصو وأ. د. راجح كردي ود. عبد الحميد كردي، دار الفتح للدراسات والنشر- عمّان، الطبعة الأولى: 1439هـ-2018م.
10. [البيهقي- الأسماء]: **كتاب أسماء الله جل ثناؤه وصفاته**، أبو بكر البيهقي (ت: 458هـ/1066م)، حققه وعلق عليه: محمد محب الدين أبو زيد، مكتبة التوعية الإسلامية للتحقيق والنشر والبحث العلمي-الجيزة، الطبعة الأولى: 1430هـ-2009م.
11. [البيهقي- الاعتقاد]: **الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد**، أبو بكر البيهقي (ت: 458هـ/1066م)، حققه وعلق عليه: أحمد بن إبراهيم أبو العينين، دار الفضيلة للنشر والتوزيع-الرياض، الطبعة الأولى: 1420هـ-1999م.
12. [ابن تيمية- التسعينية]: **التسعينية**، تقي الدين ابن تيمية (ت: 728هـ/1328م)، دراسة وتحقيق: د. محمد بن إبراهيم العجلان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الأولى: 1420هـ-1999م.
13. [ابن تيمية-الجامع]: **جامع المسائل** (المجموعة السابعة)، تقي الدين ابن تيمية (ت: 728هـ/1328م)، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى: 1440هـ-2019م.
14. [ابن تيمية - الجواب]: **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**، تقي الدين ابن تيمية (ت: 728هـ/1328م)، إشراف: د. علي بن محمد العمران، مركز التأصيل للدراسات والبحوث - جدة، الطبعة الأولى: 1441هـ-2019م.
15. [ابن تيمية - الحموية]: **الفتوى الحموية الكبرى**، تقي الدين ابن تيمية (ت: 728هـ/1328م)، دراسة وتحقيق: د. حمد بن عبد المحسن التويجري، دار الصميعي للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الثانية: 1425هـ-2004م.
16. [ابن تيمية - الدرء]: **درء تعارض العقل والنقل**، تقي الدين ابن تيمية (ت: 728هـ/1328م)، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، الطبعة الأولى: 1401هـ-1981م.
17. [ابن تيمية - الرد]: **الرد على السبكي في مسألة تعليق الطلاق**، تقي الدين ابن تيمية (ت:

728هـ/1328م)، تحقيق: عبد الله بن محمد المزروع، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع - مكة المكرمة، الطبعة الأولى: 1436هـ.

18. [ابن تيمية - المجموع]: **مجموع الفتاوى**، تقي الدين ابن تيمية (ت: 728هـ/1328م)، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن قاسم، وساعده ابنه: محمد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة، 1424هـ-2003م.
19. [ابن تيمية - المنهاج]: **منهاج السنة النبوية**، تقي الدين ابن تيمية (ت: 728هـ/1328م)، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، الطبعة الأولى: 1406هـ-1986م.
20. [ابن الجوزي - المناقب]: **مناقب الإمام أحمد بن حنبل**، جمال الدين ابن الجوزي (ت: 597هـ/1201م)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - جيزة، الطبعة الثانية: 1409هـ-1988م.
21. [ابن الجوزي - المنتظم]: **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، جمال الدين ابن الجوزي (ت: 597هـ/1201م)، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، راجعه وصححه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية - بيروت.
22. [ابن حامد - التهذيب]: **تهذيب الأجوبة**، أبو عبد الله الحسن بن حامد البغدادي (ت: 403هـ/1012م)، دراسة وتحقيق: د. عبد العزيز بن محمد القايدي، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى: 1425هـ.
23. [حرب - السنة]: **كتاب السنة**، حرب بن إسماعيل الكرماني (ت: 280هـ/893م)، أخرجه وحققه: عادل بن عبد الله آل حمدان، دار اللؤلؤة - بيروت، الطبعة الأولى: 1435هـ-2014م.
24. [ابن حزم - الفصل]: **الفصل في الملل والآراء والنحل**، ابن حزم القرطبي (ت: 456هـ/1064م)، تحقيق ودراسة: د. سمير قدوري، دار المالكية للطباعة والنشر والتوزيع - تونس، الطبعة الأولى: 1444هـ-2023م.
25. [ابن حمدان - النهاية]: **نهاية المبتدئين في أصول الدين**، نجم الدين ابن حمدان الحراني (ت: 695هـ/1295م)، تحقيق: محمد بن عبد الواحد الحنبلي الأزهري، دار الصالحية - القاهرة، الطبعة الأولى: 1444هـ-2023م.
26. [الخطيب - التاريخ]: **تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها**

وواردیها، أبو بكر الخطيب البغدادي (ت: 463هـ/1071م)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى: 1422هـ-2001م.

27. [الخلال - السنة]: **السنة**، أبو بكر الخلال (ت: 311هـ/923م)، تحقيق: عادل بن عبد الله آل حمدان، دار الأوراق الثقافية - جدة، الطبعة الثالثة: 1439هـ-2018م.
28. [أبو داود - المسائل]: **مسائل الإمام أحمد بن حنبل**، رواية: أبي داود السجستاني (ت: 275هـ/889م)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى: 1420هـ-1999م.
29. [الذهبي - التاريخ]: **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، شمس الدين الذهبي (ت: 748هـ/1348م)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة الأولى: 1424هـ-2003م.
30. [الذهبي - التذكرة]: **كتاب تذكرة الحفاظ**، شمس الدين الذهبي (ت: 748هـ/1348م)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، تصوير: دار الكتب العلمية - بيروت.
31. [الذهبي - السير]: **سير أعلام النبلاء**، شمس الدين الذهبي (ت: 748هـ/1348م)، حقق (جزء 10): محمد نعيم العرقسوسي، الطبعة الأولى: 1402هـ-1982م، حقق (جزء 11): صالح السمر، الطبعة الأولى: 1402هـ-1982م، حقق (جزء 12): صالح السمر، الطبعة الأولى: 1403هـ-1983م، حقق (جزء 13): علي أبو زيد، الطبعة الأولى: 1403هـ-1983م، مؤسسة الرسالة- بيروت.
32. [الذهبي - العلو]: **كتاب العلو للعلي الغفار وإيضاح صحيح الأخبار من سقيمها**، شمس الدين الذهبي (ت: 748هـ/1348م)، دراسة وتحقيق وتعليق: عبد الله بن صالح البراك، دار الوطن - الرياض، الطبعة الأولى: 1420هـ-1999م.
33. [ابن الزاغوني - الإيضاح]: **الإيضاح في أصول الدين**، أبو الحسن ابن الزاغوني (ت: 527هـ/1132م)، دراسة وتحقيق: عصام السيد محمود، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض، الطبعة الأولى: 1424هـ-2003م.
34. [الشهرستاني - الملل]: **كتاب الملل والنحل**، تاج الدين الشهرستاني (ت: 548هـ/1153م)، دراسة وتحقيق: د. محمد بن حشمت العباسي الهاشمي ود. محمد معصوم أحمد حسن، دار البلد - مصر/دار الفضيلة - السعودية، الطبعة الأولى: 1440هـ-2019م.

35. [الصابوني - العقيدة]: **عقيدة السلف وأصحاب الحديث**، أبو عثمان الصابوني (ت: 449هـ/1057م)، دراسة وتحقيق: د. ناصر بن عبد الرحمن الجديع، دار العاصمة للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الثانية: 1419هـ-1998م.

36. [صالح - المحنة]: **كتاب المحنة: محنة أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني -رضي الله عنه-**، رواية: ولده أبي الفضل صالح (ت: 265هـ/879م)، تحقيق: مصطفى بن محمد صلاح الدين بن منسي القباني، أروقة للدراسات والنشر - عمان، الطبعة الأولى: 1441هـ-2020م.

37. [صالح - المسائل]: **مسائل الإمام أحمد بن حنبل**، رواية: أبي الفضل صالح (ت: 265هـ/879م)، تحقيق ودراسة وتعليق: د. فضل الرحمن دين محمد، الدار العلمية - دلهي، الطبعة الأولى: 1408هـ-1988م.

38. [الطبري - التاريخ]: **تاريخ الرسل والملوك**، محمد بن جرير الطبري (ت: 310هـ/923م)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة، الطبعة الثانية: 1975م.

39. [الطبري - الصريح]: **صريح السنة**، محمد بن جرير الطبري (ت: 310هـ/923م)، حققه وعلق عليه: بدر بن يوسف المعتوق، راجعه: بدر بن عبد الله البدر، مكتبة أهل الأثر - الكويت، الطبعة الثانية: 1426هـ-2005م.

40. [العبادي - الطبقات]: **طبقات الفقهاء**، أبو عاصم العبادي الهروي (ت: 458هـ/1066م)، تحقيق: عمرو عبد العظيم الحويني، الخزانة الأندلسية - الرياض، الطبعة الأولى: 1443هـ-2022م.

41. [ابن عبد البر - الانتقاء]: **الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء**، أبو عمر يوسف بن عبد البر القرطبي (ت: 463هـ/1071م)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية - دمشق، الطبعة الأولى: 1417هـ-1997م.

42. [عبد الله - السنة]: **كتاب السنة**، عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت: 290هـ/903م)، حققه: عادل بن عبد الله آل حمدان، دار اللؤلؤة- بيروت، الطبعة الرابعة: 1441هـ-2020م.

43. [عبد الله - العلل]: **كتاب العلل ومعرفة الرجال**، عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت: 290هـ/903م)، تحقيق وتخريج: د. وصي الله بن محمد عباس، دار القبس للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الثانية: 1427هـ-2006م.

44. [عبد الله - المسائل]: **مسائل الإمام أحمد بن حنبل**، رواية: عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت:

290هـ/903م)، تحقيق ودراسة: د. علي بن سليمان المهنا، مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة الأولى: 1406هـ-1986م.

45. [ابن عساكر - التبيين]: **تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام الأشعري**، ثقة الدين ابن عساكر (ت: 571هـ/1176م)، شرف بخدمته: أنس محمد الشرفاوي، دار التقوى للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق، الطبعة الأولى: 1440هـ-2018م.

46. [ابن قتيبة - الاختلاف]: **الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة**، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: 276هـ/889م)، قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه: عمر بن محمود أبو عمر، دار الراية للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الأولى: 1412هـ-1991م.

47. [ابن كثير - البداية]: **البداية والنهاية**، عماد الدين ابن كثير الدمشقي (ت: 774هـ/1373م)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - جيزة، الطبعة الأولى: 1419هـ-1998م.

48. [اللالكائي - الشرح]: **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، هبة الله الطبري اللالكائي (ت: 418هـ/1027م)، تحقيق: د. أحمد بن سعيد الغامدي، دار طيبة - الرياض، الطبعة الثامنة: 1423هـ-2003م.

49. [ابن المبرد - الجمع]: **جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر**، جمال الدين ابن المبرد (ت: 909هـ/1503م)، تحقيق: حسين بن مانع القحطاني، دار العقيدة للنشر والتوزيع - المدينة المنورة، الطبعة الأولى: 1439هـ-2018م.

50. [ابن المعلم - النجم]: **نجم المهتدي ورجم المعتدي**، فخر الدين ابن المعلم القرشي (ت: 725هـ/1325م)، حققه وعلق عليه: بلال محمد حاتم السقا، دار التقوى - دمشق، الطبعة الأولى: 1441هـ-2019م.

51. [ابن منده - اللفظ 1]: **نص في مسألة اللفظ (1)**، أبو عبد الله محمد ابن منده الأصفهاني (ت: 395هـ/1005م)، قرأه: محمد مختار، مجموعة المخطوطات الإسلامية، إشراف: عادل بن عبد الرحيم العوضي، السنة الرابعة، العددان: الحادي والثلاثون والثاني والثلاثون.

52. [ابن منده - اللفظ 2]: **نص في مسألة اللفظ (2) مستل من مجلس في الرد على الزنادقة**، أبو عبد الله محمد ابن منده الأصفهاني (ت: 395هـ/1005م)، قرأه: محمد مختار، مجموعة المخطوطات الإسلامية، إشراف: عادل بن عبد الرحيم العوضي، السنة الرابعة، العددان:

الحادي والثلاثون والثاني والثلاثون.

53. [أبو نعيم - البيان]: **بيان شبهة الحروفية وإعلان ما انتحلته الجهمية وجليان ما اعتقدته المباحية الحلولية**، أبو نعيم الأصفهاني (ت: 430هـ/1038م)، نسخه من مصورة أصله الخطي: محمد مختار، مجموعة المخطوطات الإسلامية، إشراف: عادل بن عبد الرحيم العوضي، السنة الرابعة، العددان: الحادي والثلاثون والثاني والثلاثون.
54. [ابن هانئ - المسائل]: **مسائل الإمام أحمد بن حنبل**، رواية: إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري (ت: 275هـ/888م)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى: 1400هـ.
55. [الهروي - الذم]: **ذم الكلام وأهله**، أبو إسماعيل الأنصاري الهروي (ت: 481هـ/1089م)، قدم له وضبط نصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الأنصاري، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى: 1419هـ-1998م.
56. [أبو يعلى - المختصر]: **مختصر المعتمد في أصول الدين**، القاضي أبو يعلى ابن الفراء (ت: 458هـ/1066م)، دراسة وتحقيق: د. محمد بن سعود السفياني ود. مشاعل بنت خالد باقاسي، دار طيبة الخضراء للنشر والتوزيع - مكة المكرمة، الطبعة الأولى: 1440هـ-2019م.
57. [ابن أبي يعلى - الطبقات]: **طبقات الحنابلة**، أبو الحسين ابن أبي يعلى الفراء (ت: 526هـ/1131م)، حققه وقدم له وعلق عليه: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة سنة على تأسيس المملكة - الرياض، الطبعة الأولى: 1419هـ-1999م.

المراجع الحديثة:

1. [تويليه، تولار- 1999]: **صناعة المؤرخ**، غي تويليه وجان تولار، ترجمة: د. عادل العوا، دار الكلمة للنشر والتوزيع والطباعة- دمشق، الطبعة الأولى: 1999م.
2. [الجديع - 2009]: **العقيدة السلفية في كلام رب البرية وكشف أباطيل المبتدعة الردية**، عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، الطبعة الثانية: 1430هـ-2009م.

3. [جوسيم وآخرون - 2021]: **السذاجة العلمية**، لي جوسيم، شون تي. ستيفنز، ناثان هانيكت، ستيفاني إم. أنجلين، نيكولاس فوكس= ضمن: **السذاجة وعلم النفس الاجتماعي**، تحرير: جوزيف ب. فورجاس وروي ف. بوميستر، ترجمة: محمد صلاح السيد، مراجعة وتدقيق: عبد المقصود عبد الكريم، صفحة سبعة للنشر والتوزيع - الجبيل، الطبعة الأولى: 2021م.
4. [آل حمدان - 2018]: **نصوص مفقودة من كتاب السنة للخلال**، جمع: عادل بن عبد الله آل حمدان، (= ضمن: **السنة**)، دار الأوراق الثقافية - جدة، الطبعة الثالثة: 1439هـ-2018م.
5. [آل حمدان - 2020]: = [عبد الله - السنة].
6. [الطوبجي - 2023]: **موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من قضية العقل والنقل - دراسة تحليلية لكتاب درء تعارض العقل والنقل**، شريف الطوبجي، ترجمة: أسامة عباس وشريف الطوبجي، ابن النديم للنشر والتوزيع-الجزائر/دار الروافد الثقافية ناشرون- بيروت، الطبعة الأولى: 2023م.
7. [الفهيد - 2005]: = [البخاري- الخلق].
8. [القباني - 2020]: **المستدرك من كتاب المحنة رواية أبي الفضل صالح**، مصطفى بن محمد صلاح الدين بن منسي القباني (= ضمن: كتاب **المحنة** رواية صالح)، أروقة للدراسات والنشر - عمان، الطبعة الأولى: 1441هـ-2020م.
9. [كالهون - 2021]: **معجم العلوم الاجتماعية**، تحرير: كريغ كالهون، ترجمة: معين رومية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات- قطر، الطبعة الأولى: 2021م.

-Arabic reference

Al-maṣādir Al-qadīmah:

1. [al'ājry-al-sharīʿah]: Kitāb al-sharīʿah, Abū Bakr al'ājry (t: 360/ 970), Ed: ʿĀdil ibn ʿAbd Allāh Āl Ḥamdān, Dār al-Lu'lu'ah-Bayrūt, St1: 1442-2021.
2. [aḥmd-al-radd]: al-radd ʿalá al-zanādiqah wa-al-Jahmīyah, Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ḥanbal (t: 241/ 855), Ed: D. Daghash ibn Shabīb al-ʿAjamī, al-Ri'āsah al-ʿĀmmah lil-Buḥūth al-ʿIlmīyah wa-al-Iftā'-al-Riyāḍ, St1: 1443-2022. (= naṣṣ mshkwk fī nisbatuh).

3. [al'smāʿyly-al-iʿtiqād]: iʿtiqād ahl al-Sunnah, Abū Bakr Aḥmad ibn Ibrāhīm al-Ismāʿīlī (t: 371/ 981), Ed: D. Jamāl ʿAzzūn, Maktabat Dār al-Minhāj lil-Nashr wāltwzyʿ-ālryāḍ, St2: 1431.
4. [al'shʿry-al-maqālāt]: Kitāb maqālāt al-Islāmīyīn wa-ikhtilāf al-muṣallīn, Abū al-Ḥasan al-Ashʿarī (t: 336/ 947), Ed: Hellmut Ritter, al-Maʿhad al-Almānī lil-Abḥāth alshrqyt-byrwt, St4: 2005.
5. [al'ṣfhāny-al-Ḥujjah]: al-Ḥujjah fī bayān al-Maḥajjah wa-sharḥ ʿaqīdat ahl al-Sunnah, Qawwām al-Sunnah al-Aṣfahānī (t: 535/ 1141), Ed: (Juz' 1): Muḥammad ibn Rabīʿ al-Madkhalī, Dār al-Rāyah lil-Nashr wāltwzyʿ-ālryāḍ, St1: 1411-1990.
6. [albkhāry-al-khalq]: khalq afʿāl al-ʿibād wa-al-radd ʿalá al-Jahmīyah wa-aṣḥāb al-taʿṭīl, Muḥammad ibn Ismāʿīl al-Bukhārī (t: 256/ 870), Ed: Fahd ibn Sulaymān al-Fuhayd, Dār Aṭlas al-Khaḍrā' lil-Nashr wāltwzyʿ-al-Riyāḍ, St1: 1425-2005.
7. [albrdhʿy-al-ḍuʿafā']: Kitāb al-ḍuʿafā' wa-al-kadhdhābīn wa-al-matrūkīn min aṣḥāb al-ḥadīth, Abū ʿUthmān al-Bardhaʿī (t: 292/ 904 aw 905), Ed: Muḥammad ibn ʿAlī al-Azharī, al-Fārūq al-ḥadīthah lil-Ṭibāʿah wālnshr-al-Qāhirah, St1: 1430-2009. (= Nashr bi-ʿunwān: Su'ālāt al-Bardhaʿī li-Abī Zurʿah al-Rāzī).
8. [Ibn bṭt-al-Ibānah]: al-Ibānah ʿan sharīʿat al-firqah al-nājiyah wa-mujānabat al-firaq al-madhmūmah, Ibn Baṭṭah al-ʿUkbarī (t: 387/ 997), Ed: ʿĀdil ibn ʿAbd Allāh Āl Ḥamdān, Dār al-manhaj al'wl-al-Riyāḍ, St1: 1436.
9. [alblkhy-al-maqālāt]: Kitāb al-maqālāt wa-maʿahu ʿUyūn al-masā'il wāljwābāt, Abū al-Qāsim ʿAbd Allāh ibn Aḥmad ibn Maḥmūd al-Balkhī (t: 319/ 931), Ed: U. D. Ḥusayn khānṣw wa-A. D. Rājiḥ Kurdī Wad. ʿAbd al-Ḥamīd Kurdī, Dār al-Fatḥ lil-Dirāsāt wālnshr-ʿAmmān, St1: 1439-2018.
10. [albyhqy-al-asmā']: Kitāb Asmā' Allāh jalla thnā'h wa-ṣifātih, Abū Bakr al-Bayhaqī (t: 458/ 1066), Ed: Muḥammad Muḥibb al-Dīn Abū Zayd, Maktabat al-tawʿiyah al-Islāmīyah lil-Taḥqīq wa-al-Nashr wa-al-Baḥth alʿlmy-āljyzh, St1: 1430-2009.

11. [albyhqy-al-iʿtiqād]: al-iʿtiqād wa-al-hidāyah ilá sabīl al-Rashād, Abū Bakr al-Bayhaqī (t: 458/ 1066), Ed: Aḥmad ibn Ibrāhīm Abū al-ʿAynayn, Dār al-Faḍīlah lil-Nashr wāltwzyʿ-ālryāḍ, St1: 1420-1999.

12. [Ibn tymyt-al-Tisʿīnīyah]: al-Tisʿīnīyah, Taqī al-Dīn Ibn Taymīyah (t: 728h / 1328m), Ed: D. Muḥammad ibn Ibrāhīm al-ʿAjlān, Maktabat al-Maʿārif lil-Nashr wa-al-Tawzīʿ-al-Riyāḍ, St1: 1420-1999.

13. [Ibn tymyt-āljāmʿ]: Jāmiʿ al-masā'il (al-Majmūʿah al-sābiʿah), Taqī al-Dīn Ibn Taymīyah (t: 728/ 1328), Ed: ʿAlī ibn Muḥammad al-ʿumrān, Dār Ibn Ḥazm-Bayrūt, St1: 1440-2019.

14. [Ibn Taymīyah-al-jawāb]: al-jawāb al-ṣaḥīḥ li-man Badal dīn al-Masīḥ, Taqī al-Dīn Ibn Taymīyah (t: 728/ 1328), ishrāf: D. ʿAlī ibn Muḥammad al-ʿumrān, Markaz al-ta'ṣīl lil-Dirāsāt wa-al-Buḥūth-Jiddah, St1: 1441-2019.

15. [Ibn Taymīyah-al-Ḥamawīyah]: al-Fatwá al-Ḥamawīyah al-Kubrá, Taqī al-Dīn Ibn Taymīyah (t: 728/ 1328), Ed: D. Ḥamad ibn ʿAbd al-Muḥsin al-Tuwayjirī, Dār al-Ṣumayʿī lil-Nashr wa-al-Tawzīʿ-al-Riyāḍ, St2: 1425-2004.

16. [Ibn Taymīyah-aldr']: Dar' Taʿāruḍ al-ʿaql wa-al-naql, Taqī al-Dīn Ibn Taymīyah (t: 728/ 1328), Ed: D. Muḥammad Rashād Sālim, Jāmiʿat al-Imām Muḥammad ibn Saʿūd al-Islāmīyah-al-Riyāḍ, St1: 1401-1981.

17. [Ibn Taymīyah-al-radd]: al-radd ʿalá al-Subkī fī mas'alat taʿlīq al-ṭalāq, Taqī al-Dīn Ibn Taymīyah (t: 728/ 1328), Ed: ʿAbd Allāh ibn Muḥammad al-Mazrūʿ, Dār ʿĀlam al-Fawā'id lil-Nashr wa-al-Tawzīʿ-Makkah al-Mukarramah, St1: 1436.

18. [Ibn Taymīyah-al-Majmūʿ]: Majmūʿ al-Fatāwá, Taqī al-Dīn Ibn Taymīyah (t: 728/ 1328), Ed: ʿAbd al-Raḥmān ibn Qāsim, wsāʿdh ibnihi: Muḥammad, Majmaʿ al-Malik Fahd li-Ṭibāʿat al-Muṣḥaf al-Sharīf-al-Madīnah al-Munawwarah, 1424-2003.

19. [Ibn Taymīyah-al-Minhāj]: Minhāj al-Sunnah al-Nabawīyah, Taqī al-Dīn Ibn Taymīyah (t: 728/ 1328), Ed: D. Muḥammad Rashād Sālim, Jāmiʿat al-Imām Muḥam-

mad ibn Saʿūd al-Islāmīyah-al-Riyāḍ, St1: 1406-1986.

20. [Ibn al-Jawzī-al-manāqib]: manāqib al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal, Jamāl al-Dīn Ibn al-Jawzī (t: 597/ 1201), Ed: D. ʿAbd Allāh ibn ʿAbd al-Muḥsin al-Turkī, Hajar lil-Ṭibāʿah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʿ wa-al-Iʿlān-Jīzah, St2: 1409-1988.
21. [Ibn al-Jawzī-al-muntaẓim]: al-muntaẓim fī Tārīkh al-mulūk wa-al-umam, Jamāl al-Dīn Abū al-Faraj Ibn al-Jawzī (t: 597/ 1201), Ed: Muḥammad ʿAbd al-Qādir ʿAṭā wa-Muṣṭafá ʿAbd al-Qādir ʿAṭā, rājaʿahu wa-ṣaḥḥaḥahu: Naʿīm Zarzūr, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah-Bayrūt.
22. [Ibn Ḥāmid-al-Tahdhīb]: Tahdhīb al-Ajwibah, Abū ʿAbd Allāh al-Ḥasan ibn Ḥāmid al-Baghdādī (t: 403/ 1012), Ed: D. ʿAbd al-ʿAzīz ibn Muḥammad al-Qāyidī, Maktabat al-ʿUlūm wa-al-Ḥikam-al-Madīnah al-Munawwarah, St1: 1425.
23. [Ḥarb-al-Sunnah]: Kitāb al-Sunnah, Ḥarb ibn Ismāʿīl al-Kirmānī (t: 280/ 893), Ed: ʿĀdil ibn ʿAbd Allāh Āl Ḥamdān, Dār al-Lu'lu'ah-Bayrūt, St1: 1435-2014.
24. [Ibn Ḥazm-al-faṣl]: al-faṣl fī al-milal wa-al-ārā' wa-al-niḥal, Ibn Ḥazm al-Qurṭubī (t: 456/ 1064), Ed: D. Samīr Qaddūrī, Dār al-Mālikīyah lil-Ṭibāʿah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʿ-Tūnis, St1: 1444-2023.
25. [Ibn Ḥamdān-al-nihāyah]: nihāyat al-mubtadi'īn fī uṣūl al-Dīn, Najm al-Dīn Ibn Ḥamdān al-Ḥarrānī (t: 695/ 1295), Ed: Muḥammad ibn ʿAbd al-Wāḥid al-Ḥanbalī al-Azharī, Dār al-Ṣāliḥīyah-al-Qāhirah, St1: 1444-2023.
26. [al-Khaṭīb-al-tārīkh]: Tārīkh Madīnat al-Salām wa-akhbār mḥdthyhā wa-dhikr qṭānhā al-ʿulamā' min ghayr ahlihā wwārdyhā, Abū Bakr al-Khaṭīb al-Baghdādī (t: 463/ 1071), Ed: D. Bashshār ʿAwwād Maʿrūf, Dār al-Gharb al-Islāmī-Bayrūt, St1: 1422-2001.
27. [al-Khallāl-al-Sunnah]: al-Sunnah, Abū Bakr al-Khallāl (t: 311/ 923), Ed: ʿĀdil ibn ʿAbd Allāh Āl Ḥamdān, Dār al-awrāq al-Thaqāfīyah-Jiddah, St3: 1439-2018.
28. [Abū Dāwūd-al-masā'il]: masā'il al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal, riwāyah: Abī Dāwūd

al-Sijistānī (t: 275/ 889), Ed: Ṭāriq ibn ʿAwaḍ Allāh ibn Muḥammad, Maktabat Ibn Taymīyah, St1: 1420-1999.

29. [al-Dhahabī-al-tārīkh]: Tārīkh al-Islām wa-wafayāt al-mashāhīr wa-al-aʿlām, Shams al-Dīn al-Dhahabī (t: 748/ 1348), Ed: D. Bashshār ʿAwwād Maʿrūf, Dār al-Gharb al'slāmy-Bayrūt, St1: 1424-2003.
30. [al-Dhahabī-al-Tadhkirah]: Kitāb Tadhkirat al-ḥuffāẓ, Shams al-Dīn al-Dhahabī (t: 748/ 1348), Ed: ʿAbd al-Raḥmān ibn Yaḥyá al-Muʿallimī, taṣwīr: Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah-Bayrūt.
31. [al-Dhahabī-al-siyar]: Siyar Aʿlām al-nubalā', Shams al-Dīn al-Dhahabī (t: 748/ 1348), Ed: (Juz' 10): Muḥammad Naʿīm alʿrqswsy, St1: 1402-1982, Ed: (Juz' 11): Ṣāliḥ al-sumr, St1: 1402-1982, Ed: (Juz' 12): Ṣāliḥ al-sumr, St1: 1403-1983, Ed: (Juz' 13): ʿAlī Abū Zayd, St1: 1403-1983, Mu'assasat alrsālt-Bayrūt.
32. [al-Dhahabī-al-ʿAlū]: Kitāb al-ʿAlū lil-ʿAlī al-Ghaffār wa-īḍāḥ Ṣaḥīḥ al-akhbār min saqīmihā, Shams al-Dīn al-Dhahabī (t: 748/ 1348), Ed: ʿAbd Allāh ibn Ṣāliḥ al-Barrāk, Dār al-waṭan-al-Riyāḍ, St1: 1420-1999.
33. [Ibn alzāghwny-al-Īḍāḥ]: al-Īḍāḥ fī uṣūl al-Dīn, Abū al-Ḥasan Ibn alzāghwny (t: 527/ 1132), Ed: ʿIṣām al-Sayyid Maḥmūd, Markaz al-Malik Fayṣal lil-Buḥūth wa-al-Dirāsāt al-Islāmīyah-al-Riyāḍ, St1: 1424-2003.
34. [al-Shahrastānī-al-milal]: Kitāb al-milal wa-al-niḥal, Tāj al-Dīn al-Shahrastānī (t: 548/ 1153), Ed: D. Muḥammad ibn Ḥishmat al-ʿAbbāsī al-Hāshimī Wad. Muḥammad Maʿṣūm Aḥmad Ḥasan, Dār al-Balad-Miṣr / Dār al-Faḍīlah-al-Saʿūdīyah, St1: 1440-2019.
35. [al-Ṣābūnī-al-ʿaqīdah]: ʿaqīdat al-Salaf wa-aṣḥāb al-ḥadīth, Abū ʿUthmān al-Ṣābūnī (t: 449/ 1057), Ed: D. Nāṣir ibn ʿAbd al-Raḥmān al-Judayʿ, Dār al-ʿĀṣimah lil-Nashr wa-al-Tawzīʿ-al-Riyāḍ, St1: 1419-1998.
36. [Ṣāliḥ-al-miḥnah]: Kitāb al-miḥnah: Miḥnat Abī ʿAbd Allāh Aḥmad ibn Muḥammad

ibn Ḥanbal al-Shaybānī-rḍy Allāh ʿnh-, riwāyah: waladihi Abī al-Faḍl Ṣāliḥ (t: 265/ 879), Ed: Muṣṭafá ibn Muḥammad Ṣalāḥ al-Dīn ibn Mansī al-Qabbānī, Arwiqah lil-Dirāsāt wa-al-Nashr-ʿAmmān, St1: 1441-2020.

37. [Ṣāliḥ-al-masā'il]: masā'il al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal, riwāyah: Abī al-Faḍl Ṣāliḥ (t: 265/ 879), Ed: D. Faḍl al-Raḥmān dīn Muḥammad, al-Dār al-ʿIlmīyah-Dilhī, St1: 1408-1988.
38. [al-Ṭabarī-al-tārīkh]: Tārīkh al-Rusul wa-al-mulūk, Muḥammad ibn Jarīr al-Ṭabarī (t: 310/ 923), Ed: Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, Dār al-Maʿārif-al-Qāhirah, St1: 1975.
39. [al-Ṭabarī-al-ṣarīḥ]: ṣarīḥ al-Sunnah, Muḥammad ibn Jarīr al-Ṭabarī (t: 310/ 923), Ed: Badr ibn Yūsuf al-Maʿtūq, rājaʿahu: Badr ibn ʿAbd Allāh al-Badr, Maktabat ahl al-athar-al-Kuwayt, St2: 1426-2005.
40. [al-ʿAbbādī-al-Ṭabaqāt]: Ṭabaqāt al-fuqahā', Abū ʿĀṣim al-ʿAbbādī al-Harawī (t: 458/ 1066), Ed: ʿAmr ʿAbd al-ʿAẓīm al-Ḥuwaynī, al-Khizānah al-Andalusīyah-al-Riyāḍ, St1: 1443-2022.
41. [Ibn ʿAbd al-Barr-al-Intiqā']: al-Intiqā' fī faḍā'il al-a'immah al-thalāthah al-fuqahā', Abū ʿUmar Yūsuf ibn ʿAbd al-Barr al-Qurṭubī (t: 463/ 1071), Ed: ʿAbd al-Fattāḥ Abū Ghuddah, Dār al-Bashā'ir al-Islāmīyah-Dimashq, St1: 1417-1997.
42. [ʿAbd Allāh-al-Sunnah]: Kitāb al-Sunnah, ʿAbd Allāh ibn Aḥmad ibn Ḥanbal (t: 290/ 903), ED: ʿĀdil ibn ʿAbd Allāh Āl Ḥamdān, Dār all'l't-Bayrūt, St4: 1441-2020.
43. [ʿAbd Allāh-al-ʿilal]: Kitāb al-ʿilal wa-maʿrifat al-rijāl, ʿAbd Allāh ibn Aḥmad ibn Ḥanbal (t: 290/ 903), Ed: D. Waṣī Allāh ibn Muḥammad ʿAbbās, Dār al-Qabas lil-Nashr wa-al-Tawzīʿ-al-Riyāḍ, St2: 1427-2006.
44. [ʿAbd Allāh-al-masā'il]: masā'il al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal, riwāyah: ʿAbd Allāh ibn Aḥmad ibn Ḥanbal (t: 290/ 903), Ed: D. ʿAlī ibn Sulaymān al-Muhannā, Maktabat al-Dār-al-Madīnah al-Munawwarah, St1: 1406-1986.

45. [Ibn ʿAsākir-al-Tabyīn]: Tabyīn kadhaba al-muftará fīmā nasab ilá al-Imām al-Ashʿarī, Thiqat al-Dīn Ibn ʿAsākir (t: 571/ 1176), ED: Anas Muḥammad al-Sharafāwī, Dār al-Taqwá lil-Ṭibāʿah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʿ-Dimashq, St1: 1440-2018.

46. [Ibn Qutaybah-al-Ikhtilāf]: al-Ikhtilāf fī al-lafẓ wa-al-radd ʿalá al-Jahmīyah wa-al-mushabbihah, ʿAbd Allāh ibn Muslim ibn Qutaybah al-Dīnawarī (t: 276/ 889), Ed: ʿUmar ibn Maḥmūd Abū ʿUmar, Dār al-Rāyah lil-Nashr wa-al-Tawzīʿ-al-Riyāḍ, St1: 1412-1991.

47. [Ibn Kathīr-al-Bidāyah]: al-Bidāyah wa-al-nihāyah, ʿImād al-Dīn Ibn Kathīr al-Dimashqī (t: 774/ 1373), Ed: D. ʿAbd Allāh ibn ʿAbd al-Muḥsin al-Turkī, Hajar lil-Ṭibāʿah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʿ wa-al-Iʿlān-Jīzah, St1: 1419-1998.

48. [al-Lālakā'ī-al-sharḥ]: sharḥ uṣūl iʿtiqād ahl al-Sunnah wa-al-jamāʿah, Hibat Allāh al-Ṭabarī al-Lālakā'ī (t: 418/ 1027), Ed: D. Aḥmad ibn Saʿīd al-Ghāmidī, Dār Ṭaybah-al-Riyāḍ, St8: 1423-2003.

49. [Ibn al-Mibrad-al-jamʿ]: jamʿ al-juyūsh wāldsākr ʿalá Ibn ʿAsākir, Jamāl al-Dīn Ibn al-Mibrad (t: 909/ 1503), Ed: Ḥusayn ibn Māniʿ al-Qaḥṭānī, Dār al-ʿaqīdah lil-Nashr wa-al-Tawzīʿ-al-Madīnah al-Munawwarah, St1: 1439-2018.

50. [Ibn al-Muʿallim-al-Najm]: Najm al-Muhtadī wrjm almʿtdy, Fakhr al-Dīn Ibn al-Muʿallim al-Qurashī (t: 725/ 1325), Ed: Bilāl Muḥammad Ḥātim al-Saqqā, Dār al-Taqwá-Dimashq, St1: 1441-2019.

51. [Ibn Mandah-al-lafẓ 1]: naṣṣ fī mas'alat al-lafẓ (1), Abū ʿAbd Allāh Muḥammad Ibn Mandah al-Aṣfahānī (t: 395/ 1005), Ed: Muḥammad Mukhtār, majmūʿah al-Makhṭūṭāt al-Islāmīyah, ishrāf: ʿĀdil ibn ʿAbd al-Raḥīm al-ʿAwaḍī, al-Sunnah al-rābiʿah, Issue 31 – 32.

52. [Ibn Mandah-al-lafẓ 2]: naṣṣ fī mas'alat al-lafẓ (2) mustall min Majlis fī al-radd ʿalá al-zanādiqah, Abū ʿAbd Allāh Muḥammad Ibn Mandah al-Aṣfahānī (t: 395/ 1005),

Ed: Muḥammad Mukhtār, majmūʿah al-Makhṭūṭāt al-Islāmīyah, ishrāf: ʿĀdil ibn ʿAbd al-Raḥīm al-ʿAwaḍī, al-Sunnah al-rābiʿah, al-ʿadadān: Issue 31 – 32.

53. [Abū Naʿīm-al-Bayān]: bayān shubhat al-Ḥurūfīyah wa-iʿlān mā antḥlth al-Jahmīyah wjlyān mā aʿtqdth almbāḥyh alḥlwlyh, Abū Naʿīm al-Aṣfahānī (t: 430/ 1038), nasakhahu min muṣawwarah aṣlahu al-Khaṭṭī: Muḥammad Mukhtār, majmūʿah al-Makhṭūṭāt al-Islāmīyah,1. ishrāf: ʿĀdil ibn ʿAbd al-Raḥīm al-ʿAwaḍī, al-Sunnah al-rābiʿah, Issue: 31-32.
54. [Ibn Hāni'-al-masā'il]: masā'il al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal, riwāyah: Isḥāq ibn Ibrāhīm ibn Hāni' al-Nīsābūrī (t: 275/ 888), Ed: Zuhayr al-Shāwīsh, al-Maktab al-Islāmī-Bayrūt, St1: 1400.
55. [al-Harawī-aldhm]: Dhamm al-kalām wa-ahlih, Abū Ismāʿīl al-Anṣārī al-Harawī (t: 481/ 1089), Ed: ʿAbd Allāh ibn Muḥammad al-Anṣārī, Maktabat al-Ghurabā' al-Atharīyah-al-Madīnah al-Munawwarah, St1: 1419-1998.
56. [Abū Yaʿlá-al-Mukhtaṣar]: Mukhtaṣar al-muʿtamad fī uṣūl al-Dīn, al-Qāḍī Abū Yaʿlá Ibn al-Farrā' (t: 458/ 1066), Ed: D. Muḥammad ibn Saʿūd al-Sufyānī Wad. Mashāʿil bint Khālid bāqāsy, Dār Ṭaybah al-Khaḍrā' lil-Nashr wa-al-Tawzīʿ-Makkah al-Mukarramah, St1: 1440-2019.
57. [Ibn Abī Yaʿlá-al-Ṭabaqāt]: Ṭabaqāt al-Ḥanābilah, Abū al-Ḥusayn Ibn Abī Yaʿlá al-Farrā' (t: 526/ 1131), Ed: D. ʿAbd al-Raḥmān ibn Sulaymān al-ʿUthaymīn, al-Amānah al-ʿĀmmah lil-Iḥtifāl bi-Murūr mi'at sanat ʿalá ta'sīs al- Mamlakah-al-Riyāḍ, St1: 1419-1999.

• al-marājiʿ al-ḥadīthah:

1. [twylyh, twlār-1999]: ṣināʿat al-Mu'arrikh, fī twylyh wjān twlār, Ed: D. ʿĀdil al-ʿAwwā, Dār al-Kalimah lil-Nashr wa-al-Tawzīʿ wālṭbāʿt-Dimashq, St1: 1999.
2. [al-Judayʿ-2009]: al-ʿaqīdah al-Salafīyah fī kalām Rabb al-barīyah wa-kashf abāṭīl

al-mubtadiʿah alrdyh, ʿAbd Allāh ibn Yūsuf al-Judayʿ, Muʾassasat al-Rayyān lil-Ṭibāʿah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʿ-Bayrūt, St2: 1430-2009.

3. [jwsym wa-ākharūn-2021]: alsdhājh al-ʿIlmīyah, lī jwsym, shūn ty. Stīfinz, nāthān hānykt, styfāny im. anjlyn, nykwlās fwks= ḍimna: alsdhājh wa-ʿilm al-nafs al-ijtimāʿī, taḥrīr: Jūzīf b. fwrjās wrwy F. bwmystr, Ed: Muḥammad Ṣalāḥ al-Sayyid, murājaʿat wa-tadqīq: ʿAbd al-Maqṣūd ʿAbd al-Karīm, ṣafḥah sabʿat lil-Nashr wa-al-Tawzīʿ-al-Jubayl, St1: 2021.
4. [Āl Ḥamdān-2018]: nuṣūṣ mafqūdah min Kitāb al-Sunnah lil-Khallāl, jamʿ: ʿĀdil ibn ʿAbd Allāh Āl Ḥamdān, (= ḍimna: al-Sunnah), Dār al-awrāq al-Thaqāfīyah-Jiddah, St2: 1439-2018.
5. [Āl Ḥamdān-2020]: = [ʿAbd Allāh-al-Sunnah].
6. [al-Ṭūbjī-2023]: Mawqif Shaykh al-Islām Ibn Taymīyah min Qaḍīyat al-ʿaql wa-al-naql-dirāsah taḥlīlīyah li-kitāb Darʾ Taʿāruḍ al-ʿaql wa-al-naql, Sharīf al-Ṭūbjī, Ed: Usāmah ʿAbbās wa-Sharīf al-Ṭūbjī, Ibn al-Nadīm lil-Nashr wāltwzyʿ-āljzāʾr / Dār al-Rawāfid al-Thaqāfīyah nāshrwn-Bayrūt, St1: 2023.
7. [al-Fuhayd-2005]: = [albkhāry-al-khalq].
8. [al-Qabbānī-2020]: al-Mustadrak min Kitāb al-miḥnah riwāyah Abī al-Faḍl Ṣāliḥ, Muṣṭafá ibn Muḥammad Ṣalāḥ al-Dīn ibn Mansī al-Qabbānī (= ḍimna: Kitāb al-miḥnah riwāyah Ṣāliḥ), Arwiqah lil-Dirāsāt wa-al-Nashr-ʿAmmān, St1: 1441-2020.
9. [kālhwn-2021]: Muʿjam al-ʿUlūm al-ijtimāʿīyah, taḥrīr: krygh kālhwn, Ed: Muʿīn Rūmīyah, al-Markaz al-ʿArabī lil-Abḥāth wa-dirāsat alsyāsāt-Qaṭar, St1: 2021.